

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 22

الأربعاء، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي قدماً، أود أن أبلغ الوفود بأن الجمعية العامة ستعقد في البند 89 من جدول الأعمال، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، مباشرة في جلسة عامة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 10/00.

وتواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". وستمكن الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد من أن تفعل ذلك بعد أن نستنفد قائمة المتكلمين في هذه المجموعة. وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عندما تتكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

توفر النظم الفضائية خدمات حيوية لكل ركن من أركان العالم، بما في ذلك الأمن والتحقق من المعاهدات، وتتبع الظواهر الجوية الكبرى والإنذار بها، والرصد البيئي للأمن الغذائي والمائي، والوصول إلى الإنترنت، والبحوث الطبية المتطورة التي تجرى في الفضاء من أجل العلاج على كوكب الأرض. ومع ذلك، فإن تلك المنافع المشتركة للبشرية تواجه عدداً من التهديدات المتزايدة.

ويأتي التهديد الأكثر إلحاحاً للأنظمة الفضائية على المدى القريب من تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل من الأرض إلى الفضاء. فعلى مدى العقدين الماضيين، دمرت العديد من هذه الاختبارات الأقمار الصناعية في المدار. وأدى اختبار أجري مؤخراً إلى توليد 1 785 قطعة من الحطام القابل للتتبع. يؤدي الحطام الناجم عن هذه التجارب إلى تدهور بيئة الفضاء الخارجي، ويزيد من تكلفة التشغيل في الفضاء، ويقلل من الفوائد التي يتيحها الفضاء.

ورداً على ذلك الخطر، أعلنت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل من هذا العام التزامها بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



للنظام القانوني القائم المنطبق على الفضاء الخارجي والتهديدات التي تتعرض لها منظومات الفضاء الخارجي.

ولأن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية مستمر وبناء، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين مكرر وأقل شمولاً في مشروع القرار A/C.1/77/L.70، بشأن تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتدعو البلدان إلى رفض هذا الحكم من مشروع القرار لأن أصوات العديد من الدول لن تُسمع بشأن تلك المسائل الهامة المتعلقة بأمن الفضاء.

وبغية التصدي بفعالية لتهديدات الفضاء الخارجي وأخطاره، تعتقد الولايات المتحدة أننا بحاجة إلى تجاوز الجهود التي تركز تركيزاً ضيقاً على الاتفاقات الملزمة قانوناً بشأن نشر الأسلحة في الفضاء، وبدلاً من ذلك اتخاذ نهج شامل موسع إزاء هذه التهديدات. ولذلك السبب تحت الولايات المتحدة أيضاً البلدان على التصويت معارضين مشروع القرار A/C.1/77/L.67، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. بدلاً من ذلك، حان الوقت لوضع وتنفيذ معايير مشتركة حول السلوكيات التي يمكن ملاحظتها للحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة آمنة ومستقرة وآمنة ومستدامة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل معاً لمعالجة هذه المسائل بدلاً من تجاهلها لأنها لا تتناسب مع تعريف بعض الدول لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لوضع تدابير عملية للحفاظ على الفضاء الخارجي بيئة آمنة ومستدامة لنا جميعاً.

السيدة موريس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): في القرن الحادي والعشرين، لدى جميع البلدان مصلحة قوية في ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول والسلمي للفضاء الخارجي. ونعتمد جميعاً على النظم الفضائية لتوفير خدمات حيوية، تتراوح من الملاحة إلى الأعمال المصرفية، ورصد الطقس والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن القدرات الدفاعية والأمنية الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، تدرك نيوزيلندا الفوائد العلمية وغيرها من الفوائد المحتملة التي ينطوي

الصعود المضادة للسوائل. وعلاوة على ذلك، وبغية الحصول على تأييد متعدد الأطراف لذلك الالتزام، قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار A/C.1/77/L.62، الذي يدعو جميع البلدان إلى الالتزام بعدم إجراء هذه الاختبارات. وهذا التزام يحد من التسبب المتعمد في وجود حطام مداري جديد بصورة مجدية ويسهل فهمها ويمكن ملاحظتها والتحقق منها عموماً. وهو يكمل الجهود المتعددة الأطراف الجارية لوضع معايير للسلوك المسؤول وتدابير فعالة للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. ونأمل أن تتضمن إلينا جميع الدول في تأييد مشروع القرار والتعهد بذلك الالتزام. وفي نهاية المطاف، هذه ليست مسألة استقرار استراتيجي أو قضية تؤثر على العالم المتقدم النمو وحده. كما أن التجارب المتهورة للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل تؤثر سلباً على العالم النامي بحرمانه من الخدمات الفضائية الحيوية. ونشجع جميع البلدان على الانضمام إلينا في الاعتراف بأن استمرار التجارب المدمرة لهذه الأسلحة أمر غير مقبول. ومن الأهمية بمكان أن مشروع القرار هذا يلحظ أن هذا تدبير ملح ولكنه أيضاً مجرد تدبير أولي. إنها خطوة أولى. إن ذلك يجسد التزامنا بنهج أوسع للتعاون مع المجتمع الدولي لتحديد معايير السلوك التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على السلامة والأمن في بيئة أمن الفضاء السريعة التطور. إن مثل هذه المعايير، فضلاً عن تدابير الشفافية وبناء الثقة الأخرى، قد تقلل بالفعل من سوء الفهم والتصورات الخاطئة، ويمكن أن تسهم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وكما أظهر التاريخ، فإن أساس الالتزامات غير الملزمة قانوناً يمكن أن يوفر إطاراً لصكوك ملزمة قانوناً في المستقبل، وهو ما شهدناه سابقاً في الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا النهج يسمح لنا بإحراز تقدم في الأجل القريب وحفز الجهد الجماعي للحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي.

وفي ذلك الصدد، تواصل الولايات المتحدة دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملاً بالقرار 231/76. وقد حفزت تلك الهيئة حتى الآن مناقشة قيمة

مصلحتنا تماماً أن نضمن الوصول إلى الفضاء. ولكن من مصلحتنا الجماعية أيضاً أن نكفل، سواء كانت لدى الدول القدرة على الإطلاق أم لا، ألا يؤثر هذا السلوك غير المسؤول على التشغيل المستمر للبنية التحتية في الفضاء التي نعتمد عليها جميعاً في القرن الحادي والعشرين.

وعلى هذا الأساس، ندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار. وهي ليست خطوة نهائية، بل هي إسهام صغير وعملي في وضع مجموعة من القواعد والمعايير لضمان استمرار سلامة وأمن الفضاء.

السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.21)، تود هولندا أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن الفضاء الخارجي هو ميدان للبشرية قاطبة. وهذا المبدأ هو جوهر المادة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي. وهي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، نظراً لتزايد عدد الجهات الفاعلة الفضائية الجديدة ومستعملي الخدمات الفضائية. تستخدم التطبيقات الفضائية يومياً من جانب نسبة كبيرة من سكان العالم. ومن الضروري أن تستفيد جميع الدول من الفرص الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لمجال الفضاء الآن وللأجيال القادمة. لذلك فإن وجود فضاء خارجي آمن ومستدام هو أمر ذو أهمية حيوية ومسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً.

تستند إدارة الفضاء إلى معاهدات الأمم المتحدة الخمسة المتعلقة بالفضاء الخارجي. وفي هذا الشهر بالذات نحفل بحقيقة أن معاهدة الفضاء الخارجي دخلت حيز النفاذ قبل 55 عاماً وأصبحت الوثيقة الدستورية للأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والمبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد تكتسي أهمية حاسمة في ضمان السلامة والاستدامة في الفضاء.

بيد أننا نرى أن إدارة أمن الفضاء تتخلف عن التطورات في المجالات الأخرى. وحان الوقت الآن، في فجر عصر فضائي جديد،

عليها الفضاء الخارجي والحاجة إلى الحفاظ على سلامة بيئة الفضاء الخارجي واستدامتها.

يؤدي الوصول إلى الفضاء أيضاً دوراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وتوفر النظم الفضائية معلومات للتمكين من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والرصد الزراعي، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للمناطق المعزولة، والمعونة الإنسانية للمناطق المنكوبة بالكوارث. ويمكن للأصول الفضائية أن توفر الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية وأن تحسن الاستجابة لها في أعقابها. لذلك فإن من مصلحتنا الجماعية، بوصفنا دولاً أعضاء، أن نكفل الوصول والاستخدام الآمنين والمأمونين للفضاء وبيئة فضائية مستدامة وسلمية وخالية من النزاعات.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تود نيوزيلندا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها للعمل الجاري في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول المنشأ بموجب القرار 231/76 ونيوزيلندا مؤيد قوي لمسار العمل هذا. ونرى أن وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول هو خطوة أولى عملية نحو تخفيف خطورة تصعيد التوترات من خلال إدراك الخطر. ونرحب بالمشاركة الواسعة والبناءة لعدد من البلدان، وننتطلع إلى مواصلة هذا العمل في جنيف في كانون الثاني/يناير.

إن الخلق المتعمد للحطام الفضائي هو عمل غير مسؤول يعرض للخطر الوصول إلى الفضاء والأجسام الموجودة في الفضاء. وقد يُنظر إلى هذه الاختبارات أيضاً على أنها تهديد يمكن أن يؤدي إلى توترات متزايدة، مما يخلق بيئة من عدم الثقة. ولهذا السبب، يسر نيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.62 بشأن تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، أعلن وزير خارجية نيوزيلندا أن نيوزيلندا لن تشارك في مثل هذه التجارب. لا تملك نيوزيلندا تلك القدرة، كما أننا لا نسعى إلى الحصول عليها. وبوصفنا دولة إطلاق، فإن من

أن مؤتمر نزع السلاح قرر هذا العام إنشاء هيئة فرعية معنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونتطلع إلى المناقشات المقبلة في تلك الهيئة، ونعتقد أنه سيكون من السابق لأوانه الآن الشروع في أي عمليات موازية أخرى.

ومن الشروط الأساسية لفضاء خارجي مأمون وآمن ومستدام التقليل إلى أدنى حد من تكون الحطام الفضائي. لذلك نشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.62، الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي يدعو البلدان إلى عدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ونرى أن تلك المبادرة خطوة عملية أولى نحو تكريس الالتزامات الطوعية في صك ملزم قانوناً في المستقبل. ويمكن لصك من هذا القبيل أن يوسع نطاقه في نهاية المطاف إلى ما هو أبعد من الاختبار بمعالجة الجانب السلوكي المتمثل في عدم تدمير الأجسام في الفضاء عمداً بطريقة شاملة.

ونعتقد أن المناقشات الدولية المستمرة بشأن الفضاء الخارجي هنا في نيويورك، وكذلك في فيينا وجنيف، يمكن أن تسفر عن مقترحات بناءة وملموسة تشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت مرتادة للفضاء أم لا، على تحقيق حيز فضائي مستدام وآمن ومأمون. ولا تزال هولندا ملتزمة التزاماً كاملاً بذلك المسعى.

السيد فرانسيس (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بينما تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.21)، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تاريخياً، ما فتئت إيطاليا تشارك بنشاط في تحسين أمن الفضاء وهي ملتزمة التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وذلك هدف أساسي لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ولضمان الاستخدام الطويل الأجل للبيئة الفضائية للأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول للطرفين.

ومع النموذج الفضائي الجديد والتطورات التكنولوجية الحالية، يرتبط الأمن في الفضاء ارتباطاً أكبر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الأرض. ومن الأهمية بمكان بشكل متزايد ضمان

لتحقيق قفزة مطلوبة بشكل عاجل إلى الأمام. ويجب أن نقلل من المخاطر الناجمة عن التصعيد غير المقصود بتحسين إدارة الفضاء الخارجي. ونعتقد أنه يمكن القيام بذلك من خلال نهج تدريجي، يستند إلى السلوك المسؤول، نحو صك محتمل ملزم قانوناً في المستقبل.

ولا تكون هذه الاتفاقات قابلة للتطبيق إلا إذا كانت مدعومة بقدرات الرصد وتدابير التحقق ذات الصلة. وتود هولندا أن تسلط الضوء على إمكانات المراقبة والتعقب الفضائيين في ذلك السياق لتعزيز الامتثال لتلك الاتفاقات.

وتترتب على تسليح الفضاء عواقب وخيمة قد تؤثر على استخدام الفضاء لأغراض اقتصادية واجتماعية وعلمية وأمنية، ويمكن أن تعجل بتكاليف إنسانية باهظة. وبصرف النظر عن الشواغل الأخلاقية والأمنية المشروعة التي يتشاطرها العديد من أعضاء هذا المحفل، فإن هذه الأنشطة غير مستدامة لأنها تزيد من احتمال فقدان إمكانية الوصول إلى الفضاء. لذلك ما زلنا ملتزمين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونشدد على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير العملية. وينبغي أن تكون هذه التدابير مراعية للمنظور الجنساني، وأن تكون شاملة، وأن تأخذ في الاعتبار الوضع الأكثر ضعفاً للمرأة والفئات المهمشة، وأن تكفل التمثيل المتنوع للمرأة والأشخاص من مختلف الخلفيات في صنع القرار.

إن الطابع المتأصل للأجسام الفضائية ذات الاستخدام المزدوج والغرض المزدوج يُعقّد المناقشة بشأن التسليح. وبما أن أي جسم فضائي يمكن أن يستخدم كسلاح فضائي، فإن النهج التي لا تركز إلا على القدرات ليست مجدية وتُضَرّ باستخدام الفضاء لأغراض التنمية التكنولوجية أو الاجتماعية - الاقتصادية. وبدلاً من ذلك، فإن التصدي للسلوك غير المسؤول سيعالج تلقائياً القدرات بغض النظر عن تعريفها، مما يمنع دوامة الصعود نحو سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، أثبت الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول أهميته كمحفّل لمناقشة تلك المسألة. ونلاحظ

ويؤدي الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة الفضائية دوراً قيماً في توطيد نظام قانوني للنهوض باستخدام الفضاء الخارجي وتعزيز التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية. ومعااهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 هي حجر الزاوية. فينبغي أن يظل إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها الفعال من الأولويات. وفي الوقت نفسه، نشيد بالسرعة التي تتطور بها الأنشطة الفضائية وتنوع. وإذ تتفتح فرص جديدة، نواجه كذلك بشكل جماعي المهمة الصعبة المتمثلة في ضمان بقاء الفضاء الخارجي بيئة مستقرة وآمنة من الناحية التشغيلية.

وتعتقد إيطاليا أنه ينبغي وضع وتطبيق معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة بغية تعزيز الأمن والسلامة والاستدامة في الفضاء الخارجي وضمان الاستخدام الطويل الأجل للبيئة الفضائية للأغراض السلمية. وتؤيد إيطاليا تأييداً تاماً، في ذلك الصدد، أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرامية إلى التوصل إلى فهم مشترك لأفضل السبل للعمل على الحد من التهديدات التي تتعرض لها المنظومات الفضائية بغية الحفاظ على الفضاء الخارجي بيئة سلمية خالية من سباق التسلح والنزاعات لصالح الجميع. ويمكن للفريق العامل مفتوح العضوية أن يمهد الطريق للتصدي لمثل هذه التحديات بشكل بناء.

وتشدد إيطاليا كذلك على أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية الـ 21 بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وتظل ملتزمة التزاماً راسخاً باستدامة الفضاء الخارجي وسلامته وأمنه في الأجل الطويل.

وفي الختام، من المهم وضع مبادرات ترمي إلى زيادة الثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الفضائية الحالية والمقبلة. وما زلنا ملتزمين بالمشاركة النشطة والبناءة من أجل النهوض بأمن الفضاء وإدارة الفضاء.

السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية نيجيريا الاتحادية البيان الذي أدلى به بشأن هذه المجموعة بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان

الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله في المستقبل بأكثر الطرق الممكنة توازناً.

ويبدو أن البيئة الفضائية الاستراتيجية الراهنة تزداد ازدحاماً وتنافساً وتسبقاً. وقد أدى تطوير التكنولوجيات والقدرات والنظم الجديدة ذات الاستخدام المزدوج وانتشارها إلى طمس الخط الفاصل بين الاستخدام العسكري والاستخدام المدني. فالأمن من الفضاء وداخله لم يعد يبدو مسألة عسكرية ووطنية بحتة، بل مسألة متعددة القطاعات وعالمية يجب معالجتها على الصعيد الدولي بأوسع مشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة التجارية وممثلي المجتمع المدني.

ونشدد على ضرورة ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والتصدي لديناميات التصعيد المحتملة والتهديدات الأمنية التي قد تشكلها هذه الديناميات. ونشعر بالإلحاح في ذلك الصدد.

فالأنشطة العدائية المحتملة آخذة في الازدياد وتؤثر بشكل متزايد على استقرار الفضاء الخارجي وأمنه. إن إدارة الحطام الفضائي، وآثار نشر مجموعات كبيرة من السواتل على بيئة الحطام المداري، والمخاطر التي تفرضها التطبيقات الجديدة على البعثات الفضائية، والأخطار الناشئة التي تهدد أمن البنى التحتية المدارية ومرونتها، تتطلب مزيداً من الاهتمام.

وتغطي العمليات الفضائية الهجينة عدداً متزايداً من القطاعات، مضيفة طبقة إضافية من التعقيد إلى تقييمات المخاطر والتهديدات ومجالات التنظيم المحتملة. وتشمل التهديدات الأكثر ارتباطاً بالسلوك العدائي المحتمل استخدام الحرب الإلكترونية لإرباك السواتل وتعريض تشغيلها للخطر.

ويلزم معالجة بعض المسائل بإلحاح خاص، مثل التطوير المستمر للقذائف المضادة للسواتل أو اختبارها. وتثير تلك الأنشطة قلقاً بالغاً لأنها تعرض أمن أنشطة الفضاء الخارجي للخطر. ونرحب، في ذلك الصدد، بالالتزام الذي قطعتة الولايات المتحدة وعدة دول أخرى بعدم إجراء تجارب قذائف مدمرة مباشرة الصعود مضادة للسواتل.

ويعيد وفد بلدي تأكيد تأييده لحظر نشر أي أسلحة في الفضاء الخارجي لأغراض هجومية أو دفاعية؛ وأي هجمات مسلحة أو استخدام للقوة ضد السوائل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك استخدام القذائف أو غيرها من الأساليب الحركية، مثل السوائل أو الروبوتات القابلة للمناورة؛ وأي استخدام للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كسلاح لشن هجمات مسلحة أو تدخل ضار ضد الفضاء الخارجي أو الأهداف الأرضية؛ وأي تدخل ضار متعمد من شأنه أن يقطع أو يؤثر على الأداء العادي للسوائل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي الخاضعة لولاية دولة أخرى أو مجموعة من الدول؛ واستحداث وتجريب وتكديس الأسلحة المصممة لغرض وحيد هو شن هجمات مسلحة ضد السوائل أو الأجسام الأخرى الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأسلحة المضادة للسوائل، أو لاستخدامها كسلاح في الفضاء الخارجي.

ويعتقد وفد بلدي أن جميع الدول، ولا سيما الدول التي لديها قدرات فضائية كبرى، تتحمل مسؤولية خاصة عن الإسهام بنشاط في تحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لها أيضا أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة لصالح صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

كما نعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك ملزم قانونا ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

السيدة ليبانا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.21). إننا لا ننظر إلى الفضاء الخارجي بوصفه مشاعا عالميا فحسب، بل تراثا مشتركا للبشرية. فلجميع الدول الحق في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولكن يجب ممارسة هذا الحق مع

عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ونظرا للتحديات المتعلقة بالفضاء الخارجي والبيئة الأمنية العالمية المعاصرة، يشدد وفد بلدي على أهمية ضمان استمرار الالتزام والاهتمام الدوليين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يعزز الأمن العالمي وصون السلم الدولي. وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحا بسبب ضعف بيئة الفضاء الخارجي ومراعاة الشواغل المشروعة من أن الصكوك القانونية القائمة غير كافية لردع المزيد من تسليح الفضاء الخارجي أو منع تسليحه. وتحقيقا لتلك الغاية، تسلم نيجيريا بالحاجة إلى معاهدة شاملة وملزمة قانونا بشأن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن الهجمات المسلحة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ويشدد وفد بلدي كذلك على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يسمح باستكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استنادا إلى مبدأي عدم استملاك الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية، ولا سيما معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وترى نيجيريا أن وضع صك ملزم قانونا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي شرط ضروري لتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ولصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، من الضروري أن تكفل أي معاهدة من هذا القبيل، في جملة أمور، أولوية ميثاق الأمم المتحدة وانطباقه في الفضاء الخارجي؛ واستخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى حصريا للأغراض السلمية؛ وحرية الوصول إلى الفضاء الخارجي من دون تمييز وعلى أساس المساواة؛ والتسوية السلمية للنزاعات؛ والحق في تطوير التكنولوجيا للأغراض السلمية؛ والتعاون والمساعدة الدوليان في تيسير استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات؛ وهدف نزع السلاح العام الكامل.

إنه يتعلق بتأمين الفضاء الخارجي للاستخدام السلمي لجميع الدول، بما فيها البلدان النامية - وجميع الأجيال.

ويساورنا القلق إزاء المذاهب الأمنية التي تصنف الفضاء الخارجي على أنه مجال استراتيجي أو مجال قتال. ونرى مخاطر في الفهم غير الكافي للغرض من موجودات وتكنولوجيات فضائية معينة واستخدامها وفي تصورات تهديد متبادل وفي الافتقار إلى قنوات الاتصال والشفافية في البرامج الفضائية والسياسات والاستراتيجيات والمذاهب الوطنية وفي عدم وجود معايير وقواعد سلوك واضحة ومفهومة دولياً.

وقدما مع ألمانيا توصيفاً بناء لشواغلنا الأمنية في الفضاء الخارجي وقدما قائمة بالسلوك الذي نعتبره مخاطر وتهديدات. ويساور الفلبين قلق بالغ إزاء أي سلوك متعمد لإحداث حطام، بما في ذلك اختبارات القذائف الحركية المضادة للسوائل ذات الصعود المباشر وعمليات الإطلاق غير المنسقة والعودة غير المنسقة وغير الخاضعة للرقابة. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ومن المهم أيضاً تعزيز أنشطة الفضاء الخارجي الالتزام الملزم قانوناً بإيلاء الاعتبار الواجب كمبدأ أساسي في تحديد السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي والشفافية والاتصالات والمشاورات.

والسبيل الوحيد الدائم لتأمين الفضاء الخارجي لجميع الدول وجميع الأجيال هو من خلال صك ملزم قانوناً. ويجب، في هذا الصدد، أن نتغلب على خلافاتنا السياسية والإيديولوجية، وأن نشد أوجه تقاربنا وأن نبرهن على أن تعددية الأطراف ناجحة. ونؤيد الدعوات إلى بدء مفاوضات موضوعية بشأن صك ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه على نحو متعدد الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وأي مبادرة بشأن هذا الموضوع يجب أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحققها الأصيل في استخدام تكنولوجيات الفضاء في الأغراض السلمية.

إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الآخرين ومصالحهم وللحفاظ على الفضاء الخارجي للأجيال المقبلة. والدول المرتادة للفضاء هي مجرد وكيلة للأجيال القادمة. ويتطلب الحفاظ على الفضاء الخارجي أيضاً تأمينه وإبقائه خالياً من الأسلحة والتسلح. ونظّل مدفوعين بتطلّعنا إلى وضع صكوك ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع نشر الأسلحة والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. ويجب علينا أن نواصل العمل لتحقيق تلك الغاية.

وفي الوقت نفسه، فإن عدم وجود قواعد متفق عليها يزيد من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الخارجي. ويجب ألا تعوق المناقشة بشأن بدء المفاوضات بشأن هذه الصكوك إحراز تقدم بشأن التدابير العملية المتخذة بتوافق الآراء والتي من شأنها أن تعزز أمن الفضاء الخارجي. وفي ذلك السياق، دعا الرئيس فرديناند ماركوس الجمعية العامة في الشهر الماضي إلى تحديد معايير السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي (انظر A/77/PV.5).

ولذلك، فإننا نرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار 231/76. وما فتئت الفلبين تعمل بشكل بناء، إلى جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الشركاء ذوي التفكير المماثل، في الفريق العامل المفتوح العضوية، لبناء الجسور بغية تحقيق نتائج إيجابية.

لقد أصبحت الفلبين، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، تعتمد بشكل متزايد على البنية التحتية الفضائية. ولدينا برنامج فضائي متواضع نعتزم توسيعه. ونرى أن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف للبلدان النامية. ولدينا مصلحة مباشرة في أمننا في الفضاء الخارجي، وهو موضوع ينبغي ألا يكون أبداً حكراً على عدد قليل من الدول الرئيسية المرتادة للفضاء.

ويلزم أن تتجاوز المناقشات المتعلقة بأمن الفضاء الخارجي النموذج الاستراتيجي التقليدي. ولم يعد أمن فضاءنا الخارجي يتعلق بالحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي بين الدول الرئيسية المرتادة للفضاء.

وفد بلدنا تأييدا تاما مواصلة تطوير المعايير والقواعد والمبادئ لدعم منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واستبعاد إمكانية استخدام تكنولوجيات الفضاء لأغراض تدميرية.

ونلاحظ على نحو إيجابي أن عددا متزايدا من الدول قد تعهد بالالتزام بعدم إجراء تجارب مدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. ويرى وفد بلدنا أن هذه خطوة هامة نحو صياغة صك ملزم قانونا في المستقبل. ونعتبر هذا النوع من الأسلحة خطيرا ومدمرا لمستقبل البشرية. ففي المقام الأول، ستسهم هذه الأنشطة في زيادة كمية الحطام الفضائي. كما يمكن أن تصبح محفزا لبدء نزاع في الفضاء.

ونؤيد ونشارك في تقديم مشروع القرار المعنون "تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل" الذي قدمته الولايات المتحدة (A/C.1/77/L.62)، والذي يهدف إلى منع الأخطار التي تهدد استدامة بيئة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

وختاما، فإن السهولة التي انتهك بها الاتحاد الروسي مبادئ الأمن الدولي العالمي التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لا تستلزم وضع معايير للسلوك في الفضاء فحسب، بل تتطلب كذلك إنشاء آلية إنفاذ دولية لتنفيذها. وتغتتم أوكرانيا هذه الفرصة لتدعو الأوساط الدولية المعنية بالفضاء إلى إدانة عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا ووقف تنفيذ مشاريع مشتركة مع جميع الشركات والمنظمات الروسية ذات الصلة بالفضاء.

السيد غيرا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعتبر الأرجنتين الأنشطة الفضائية أساسية لرفاه البشرية من خلال توفير أنواع مختلفة من الخدمات والاتصالات وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت وإنقاذ السفن والدقة في التنبؤ بالأحوال الجوية، في جملة أمور. إننا ندرك أن الأصول الفضائية ضرورية لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن نشوب نزاع في الفضاء الخارجي أن تكون له عواقب وخيمة وأن يعرض للخطر جميع الاستخدامات والمستعملين. وهناك العديد من التهديدات الناشئة من الأنشطة الفضائية التي يمكن أن

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت أوكرانيا تكافح، منذ ثمانية أشهر، غزوا واسع النطاق من قبل الاتحاد الروسي. وهدف الكرملين واضح جدا: حرمان أوكرانيا من سيادتها وتدمير الهوية الوطنية الأوكرانية وتزوييها والقضاء عليها. وتستخدم روسيا، لتحقيق أهدافها، أنواعا مختلفة من الأسلحة في ترسانتها العسكرية، بما في ذلك تقنيات الصواريخ الفضائية.

وقد أطلقت القوات المسلحة الروسية، منذ بداية الحرب، أكثر من 3 000 صاروخ من أنواع مختلفة، بما في ذلك القذائف التسيارية، على المدن والبلدات والقرى السلمية في أوكرانيا. وفي نفس الوقت، أصبحت الضربات الروسية عشوائية بشكل متزايد من حيث أهدافها. ونتيجة لذلك، قتل آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتستمر هذه الإحصاءات المروعة في الارتفاع على أساس يومي.

وإزاء هذه الخلفية، دأب الاتحاد الروسي في السنوات الأخيرة على تعزيز العنصر العسكري لأنشطته الفضائية. وتطور برنامجه العلمي الأساسي من كونه سلميا في الغالب إلى كونه عدوانيا في الغالب. وتتكون معظم أبراج السواتل الروسية من مركبات فضائية عسكرية. كما تقوم موسكو بإنشاء منظومة دفاعية جديدة مضادة للقذائف مع مكون مضاد للسواتل.

ونحن مقتنعون بأن أعمال الاتحاد الروسي تتناقض مع القيم الدولية في ميدان استكشاف الفضاء للأغراض السلمية. وما فتئت الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي تركز دائما على إنقاذ حياة الناس أو تحسينها. وللأسف، اختار الاتحاد الروسي طريقا مختلفا: فروسيا، من خلال استراتيجيتها وإجراءاتها، تشكل تهديدا وجوديا للسلم والأمن الدوليين على الصعيد العالمي، مما يجلب تحديات غير مسبقة وطويلة الأجل للاستقرار العالمي. ولذلك يلزم استجابة فورية.

وقد اضطلعت أوكرانيا بدور هام في صناعة الفضاء في الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن بعد أن استعادت أوكرانيا استقلالها أوقفت جميع برامجها الفضائية العسكرية وهي ملتزمة منذ ذلك الحين التزاما راسخا بمبادئ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويؤيد

على الحق في تطوير واقتناء التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وعلى هذا المنوال، من المهم أيضا التأكيد على أن أي صك نهائي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن يتضمن أحكاما بشأن بناء القدرات تتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها فيه. وفي هذا السياق، ترى الأرجنتين أن التحقق هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه صياغة صك ملزم، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات التكنولوجية التي ينطوي عليها ذلك، خاصة مع ازدياد صغر الأجسام الفضائية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن الحالة الراهنة للأنشطة الفضائية والتطور التكنولوجي تشمل جهات فاعلة عديدة من القطاعين الخاص والأكاديمي على السواء، بحيث لا تعتبر الدول وحدها القادرة على تطوير التكنولوجيات التي تولد تهديدات من المنظومات الفضائية وتطبيقاتها. وتولد هذه التطورات التكنولوجية ضرورة حتمية لمعالجة هذه المسألة بطريقة مبتكرة وشاملة، ولتعزيز الترابط بين مختلف المحافل والكيانات التي تناقش مسائل الفضاء الخارجي. ولذلك، نرحب بعقد اجتماع مشترك جديد للجنة الأولى والرابعة بشأن التحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته.

السيد بروكسر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا والإسهامات الخطية المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نتشاطر بعض الملاحظات بصفقتنا الوطنية.

لقد أصبح الفضاء الخارجي متزايد الأهمية لحياتنا اليومية. وفي الوقت نفسه، نواجه طائفة واسعة من المخاطر والتهديدات المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي بدءا من زيادة التوترات على الأرض نفسها، والمخاطر الأمنية الناشئة عن تطوير القدرات المضادة للسوائل، والخطر العام المتمثل في تسليح الفضاء. وكل هذا يثير قلقنا الشديد.

ولذلك، نرحب بالنمسا بكافة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من تلك التهديدات، وتحسين أمن الفضاء، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي سيأتي في نهاية المطاف

يكون لها، عن قصد أو عن غير قصد، عواقب وخيمة وتتصاعد بسرعة إلى نزاع أو تؤثر على الأمن السيرياني، مثل الزيادة الهائلة في عدد السوائل في المدار وما ينتج عن ذلك من تداخل محتمل في الخدمات التي تقدمها أو حتى تصادمات محتملة قد تولد خسائر اقتصادية هائلة.

وترى الأرجنتين أن معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، هي حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي المتعلق بالفضاء. ويعيد بلدي تأكيد الدور الأساسي الذي تؤديه المعاهدة في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وبناء على ذلك، نعيد تأكيد التزامنا واحترامنا الصارم للمبادئ والاتفاقات التي ينبغي أن تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء واستخدامه، بما في ذلك عدم العسكرة واستخدامها على نحو صارم لتحسين الظروف المعيشية والسلام بين الشعوب التي تعيش على كوكبنا، فضلا عن التعاون الإقليمي والعالمي في تطوير الأنشطة الفضائية.

ونفهم أن النظام الحالي لا يتضمن صراحة أي قيود أو التزامات قانونية على الأسلحة التقليدية في الفضاء الخارجي. غير أن أحكام المعاهدة تحظر صراحة اختبار أي نوع من الأسلحة على القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وفي هذا السياق، من المهم بالنسبة للأرجنتين أن توضع مصطلحات واضحة بغية عدم إضفاء الشرعية على وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء. وما دامت هذه المفاوضات لا تتم، يتحتم مواصلة تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نرحب بجميع المبادرات المتخذة في هذا الصدد.

وتؤيد الأرجنتين اتباع نهج شامل لصياغة صك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشمل كلا من تنظيم السلوك ومراقبة القدرات والمعدات والتكنولوجيات.

وفي المقابل، ومع مراعاة الطابع المزدوج لتكنولوجيا الفضاء، نفهم أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتجنب العناصر التي قد تؤثر

المتأصلة في العديد من التطبيقات والنظم الفضائية، التي تتطلب فهما أفضل للتهديدات المحتملة وبالتالي تصورها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تغيب عن بالنا القدرات ذاتها، التي تشكل ضرورة تكنولوجية لأي من تلك التهديدات.

كما يجب ألا يستبعد العمل المتعلق بهذا النهج إمكانية وضع صك ملزم قانونا. وفي هذا الصدد، نرى ضرورة واضحة لتحسين تبادل المعلومات بشأن الغرض من الأجسام الفضائية ونية العمليات وكذلك بشأن آليات كل منها. ونرى كذلك افتقارا إلى الوسائل المتعددة الأطراف للإسناد والتحقق فيما يتعلق بالأجسام الفضائية، وهو ما ينبغي لنا تصحيحه، في جملة أمور، من خلال التكنولوجيات المتاحة حديثا.

وتدابير الشفافية وبناء الثقة أدوات هامة للبدء في التخفيف من حدة العديد من المخاطر المذكورة آنفا. ونشجع الدول المرتادة للفضاء على تحسين تبادل المعلومات بشأن العمليات وسياساتها الوطنية بشأن زيادة التعاون فيما يتعلق بقدرات الوعي بالأوضاع الفضائية. كما نشجعها على مراعاة الأحكام ذات الصلة من مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وفيما يتعلق بالمعدلات والمخاطر المحددة، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء تطوير واختبار القدرات الحركية المضادة للسواتل. فهي بما تخلفه من حطام تعرض الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وكذلك أي دول ترتاد الفضاء حاليا أو مستقبلا للخطر؛ وهو ما يجب اعتباره سلوكا غير مسؤول. وبناء على ذلك، نرحب بالتزام الولايات المتحدة وعدد متزايد من الدول بإعلان وقف اختياري لتجارب القذائف المضادة للسواتل ذات الارتقاء المباشر.

كما أن شن الهجمات غير الحركية والحرب السيبرانية على منظومات الفضاء الخارجي يثير قلقا بالغا، حيث يصعب التأكد من المساءلة والمسؤولية في مثل هذه الهجمات. وكثيرا ما يكون للضرر الذي يلحق بالنظم الفضائية وتعطل الخدمات من خلال قدرات الطاقة الموجهة أو التداخلات الكهرومغناطيسية أو التشويش أو الانتحال أو الهجمات السيبرانية تأثيرات تتجاوز الهدف الأولي. ويساورنا قلق بالغ

على حساب أمن البشرية جمعاء. وفي الوقت نفسه، يتزايد تعقد المسائل الأمنية في الفضاء الخارجي من خلال التقدم التكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل، والذي سيستمر أو حتى يتسارع في المستقبل. ويدخل أصحاب مصلحة جدد، مثل الجهات الفاعلة التجارية، عالم الفضاء الخارجي. ونحن نشهد عهدا جديدا من ارتياد الفضاء واعتمادا متزايدا على الخدمات المقدمة من خلال منظومات الفضاء الخارجي. والإمكانات التخريبية الشديدة للعمليات الفضائية الخبيثة، سواء كانت بين المدارات أو من الأرض إلى المدار، تترتب عليها تداعيات كبيرة على المدنيين على الأرض من خلال التأثير على الرعاية الصحية والنقل والاتصالات والطاقة. ويساورنا القلق إزاء العواقب الإنسانية المحتملة لصراع في الفضاء الخارجي، ونشدد على أن القانون الدولي الإنساني ينطبق تماما على الفضاء الخارجي، ولا سيما مبادئه المتعلقة بالتمييز والتناسب والاحتياطات.

وفي ضوء ما تقدم، من المؤسف أن الجهود المتعددة الأطراف الطويلة الأمد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سواء في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أو مؤتمر نزع السلاح أو مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لم تسفر عن نتائج جوهرية. وقد حققت العمليات المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، نتائج ملموسة، وينبغي أن يستفيد عملنا من هذه النتائج. ولذلك، فإننا نقدر عقد اجتماع مشترك مع اللجنة الرابعة وسنشارك فيه بنشاط.

والحالة في الفضاء الخارجي، التي تزداد ازدحاما وتنازعا، تخلق تصورا متزايدا للتهديدات، مما يزيد بدوره من احتمال سوء الفهم والتصعيد المحتمل. وتتطلب التحديات الأمنية من هذا القبيل إجابات متعددة الأطراف، ونحن نقدر الفرصة لمناقشتها في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونسلم بفوائد النهج القائم على السلوك في عملنا نظرا لطبيعة الاستخدام المزدوج

الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي غياب القيود القانونية، تسمح هذه المنظومات بتوجيه ضربات وقائية ضد المنظومات الأرضية ونزع سلاحها، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على السلامة والأمن والاستدامة على الأرض وفي الفضاء الخارجي.

ويزداد عدم وضوح الخط الفاصل بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للفضاء الخارجي لأن الجهات الفاعلة غير الحكومية نفسها لم تعد تقتصر على استغلاله سلمياً. لم يعد الاندماج المتزايد بين الاستخبارات المدنية والمؤسسات والمساعي العسكرية سراً محفوظاً جيداً. وتتكلم بعض الدول بصراحة عن توسيع نطاق الردع ليشمل الفضاء الخارجي. ويجري استكمال القدرات المزعجة للاستقرار مثل الأسلحة المضادة للسوائل وأسلحة الطاقة الموجهة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الفضاء الخارجي وعلى الأرض أيضاً.

وتقوض هذه التطورات روح ومبادئ القانون الدولي القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي. وإذا ما تُركت هذه المخاطر المتزايدة دون معالجة، فإنها ستتحول إلى تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وتؤكد هذه الحالة حتمية تعزيز الهيكل المعياري والقانوني القائم المتعلق بالبعد الأمني للفضاء الخارجي وتمكينه من التصدي للمخاطر المتزايدة. واستشرافاً لهذه الأخطار وإدراكاً لندرة القواعد القانونية لمواجهة بفعالية، دعا المجتمع الدولي منذ عقود إلى اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح، إلى جانب العديد من القرارات اللاحقة لتلك الهيئة العالمية، أكدت من جديد أهمية تحقيق هذه الحتمية التي طال أمدها. وعلى الرغم من أن المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعماله منذ ما يقرب من أربعة عقود، فقد منع البعض للأسف مؤتمر نزع السلاح من الشروع فيها. وبالرغم من الأدلة المتزايدة على

إزاء الآثار المدمية التي يمكن أن يحدثها أي تعطيل أو تدمير للبنية التحتية في الفضاء الخارجي على مجتمعاتنا واقتصاداتنا وكذلك على حياة البشر.

فالهيكل الأساسية في الفضاء التي نعتمد عليها جميعاً يجب ألا تتعرض للخطر من خلال الطموحات العسكرية أو السلوك غير المسؤول. ويجب أن يتم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع البلدان ولمصلحتها، على النحو المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): خلال العقود الستة الماضية، شهد الفضاء الخارجي تطورات تحويلية في عدة جوانب، تتراوح من الاستكشاف السلمي إلى النشر المتزايد للأصول وزيادة الاعتماد على هذه الأصول في مجموعة متنوعة من الاستخدامات. وفي الوقت نفسه، وضع المجتمع الدولي مبادئ وقواعد عالمية لمراقبة الأنشطة التي تتنافى مع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتنظيمها، وحظرها في بعض الحالات، ولضمان بقاء الفضاء الخارجي مشاعاً عالمياً لجميع الشعوب والدول.

وبعد أن كان الأمر حكراً على عدد قليل من الدول، أصبح هناك الآن عدد متزايد من الدول والجهات الفاعلة والأجسام الأخرى في الفضاء الخارجي، إلى جانب تكامل أكبر من أي وقت مضى مع التكنولوجيا الجديدة على مستوى الأرض والاعتماد عليها وتعدد مستخدميها. وفي الوقت نفسه، ازدادت طبيعة ومدى التهديدات الأمنية في الفضاء الخارجي والأرض ومنهما وإليهما مرات عديدة. وأبرز مظاهر هذه التهديدات هو سباق التسلح الذي لا يمكن وقفه في الفضاء الخارجي ووضع الأسلحة فيه، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر على المستعملين السلميين. والأكثر مدعاة للقلق أن هذه التهديدات تتعاظم بفعل التكامل المتزايد لتكنولوجيات الأسلحة ومنصات هياكل القوة المخصصة لها في المجالات النووية والسيبرانية والتقليدية والفضاء الخارجي.

ويمثل تطوير ونشر منظومات الدفاع بالقذائف ودمجها مع منظومات الفضاء الخارجي طبقة أخرى من التهديدات للاستقرار

بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. ولا يُستهدف بها أحد على الإطلاق. وما فتئ الاتحاد الروسي ثابتاً في دعوته إلى إبقاء الفضاء مجالاً للأنشطة السلمية الخالصة لجميع الدول على أساس منصف.

وتتفيذ السياسات التي تتبعها البلدان الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية بهدف ضمان هيمنة تلك البلدان وتقوُّقها بشكل تهديداً خطيراً. ولأفعالها أثر سلبي للغاية على السلم والأمن الدوليين. فهي تثير خطر زعزعة الاستقرار بشدة ونشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا من شأنه أن يقوض تماماً احتمالات تخفيض الأسلحة والحد منها بشكل عام. وندعو الدول الغربية إلى وقف محاولاتها لجعل الفضاء الخارجي ساحة جديدة للتنافس والصراعات بين الدول.

وأود أن أشدد بشكل منفصل على اتجاه خطير للغاية تجلّى بوضوح خلال الأحداث في أوكرانيا. وأشير هنا إلى استخدام الولايات المتحدة وحلفائها لمكونات الهياكل الأساسية المدنية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك استخدام الهياكل الأساسية التجارية في الصراعات المسلحة. وقد ينتهي الأمر بهذه البنية التحتية شبه المدنية إلى أن تكون هدفاً مشروعاً لضربات انتقامية. إن الإجراءات الغربية تعرض للخطر بلا داع استدامة أنشطة الفضاء الخارجي السلمية وكذلك العديد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية على الأرض التي تدعم رفاه الناس، وخاصة في البلدان النامية. وهذا الاستخدام الاستفزازي للسوائل المدنية أمر مشكوك فيه أيضاً في سياق معاهدة الفضاء الخارجي، وينبغي أن يدينه المجتمع الدولي بشدة.

ونحن مقتنعون في هذه المرحلة بأنه لا يزال من الممكن منع حدوث سباق تسلح كامل في الفضاء الخارجي. لم نتجاوز بعد نقطة اللاعودة. ولهذا الغرض، يتعين علينا تأكيد التزامنا بالاتفاقات القانونية الدولية القائمة التي تحكم نشاط الفضاء الخارجي. وعلينا أن نعتد التزامات على الصعيدين الوطني والدولي بعدم نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وينبغي فرض حظر على التهديد باستعمال

التسلح وسباق التسلح المتزايد، لا تزال بعض الدول تعرقل بدء هذه المفاوضات حتى يومنا هذا، مشيرة إلى شواغل يمكن معالجتها أثناء عمل مؤتمر نزع السلاح. وتكرر باكستان دعوته إلى الشروع فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل معالجة الثغرات الموجودة في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه معالجة شاملة. وفي حين تسلم باكستان بقيمة تدابير الشفافية وبناء الثقة في تعزيز الثقة بين الدول، فإنها لا ترى في هذه التدابير الطوعية بديلاً عن الالتزامات الملزمة قانوناً القائمة على المعاهدات.

والمحك الرئيسي لمدي أهمية وقيمة إضافة أي مبادرة بشأن الفضاء الخارجي هو ما إذا كانت تحافظ على توافق دولي في الآراء بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وإلى أي مدى، وتتصدى لقدرات الأسلحة المعروفة المزعزعة للاستقرار والتهديدات الناجمة عن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. إن استخدام الفضاء الخارجي لفائدة جميع البلدان ومصالحها هو المبدأ الأساسي المكرس في معاهدة الفضاء الخارجي والمبدأ الأساسي المتمثل في ضمان الأمن المتساوي لجميع الدول. وباعتباره المعيار العالمي المتفق عليه بشأن المسؤولية الرئيسية للدول ذات القدرة العسكرية الكبيرة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يجب أن يظل محورياً في جهودنا.

لقد أصبح التفاوض على الصكوك القانونية وإبرامها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لحماية الفضاء الخارجي من التهديدات المتزايدة. ومن المهم تجنب أخطاء الماضي وعدم تجاهل الحقائق السابقة لسباق التسلح النووي والتوسع في الترسانات النووية. وإذا اتخذنا التاريخ دليلاً، فإن الابتكارات التكنولوجية أو العسكرية للقلة لا تدوم طويلاً. ولذلك، من الملح والحكمة على حد سواء منع تسلح الفضاء الخارجي وما يترتب عليه من عواقب مدمرة على السلام والأمن والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للدول والمجتمعات. وسيؤدي المزيد من التأخير إلى نتائج عكسية.

السيد فوروننتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تتفد الأنشطة الفضائية للاتحاد الروسي في امتثال صارم للقانون الدولي،

المؤيدين في ازدياد مطرد. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى هذه المبادرة بشأن عدم البدء بوضع الأسلحة.

قدم الاتحاد الروسي إلى اللجنة الأولى مشاريع قرارات معنونة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (A/C.1/77/L.67) و "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" (A/C.1/77/L.71) و "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/77/L.70) للنظر فيها. وندعو جميع الدول إلى تأييد مشاريع قراراتنا والمشاركة في تقديمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي قدماً، أود أن أشير إلى أن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في المجموعتين المواضيعيتين المتبقيتين. ووفقاً لبرنامج عملنا، من المتوقع أن تختتم اللجنة مناقشتها المواضيعية غداً، الخميس، 27 تشرين الأول/أكتوبر. وبغية استفاد قائمة المتكلمين لدينا، أقترح، رهنا بموافقة اللجنة، أن نمضي على النحو التالي: أولاً، أن يُستمع إلى حق الرد في الساعة 18/00، بعد أن نخلي سبيل المترجمين الشفويين؛ ثانياً، أن تقتصر البيانات المتعلقة بمجموعة "آلية نزع السلاح" على أربع وست دقائق على التوالي.

وإنني واثق بأننا سنتمكن، عبر تطبيق تلك التدابير، من أن نستنفد قائمة المتكلمين. وما لم أسمع اعتراضاً، هل لي أن أعتبر أن اللجنة الأولى ترغب في المضي قدماً على هذا النحو؟
تقرر ذلك.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تتمتع جميع البلدان بحق متساو في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على أمن الفضاء الخارجي. تعزز أنشطة الفضاء الخارجي تنمية البشرية وازدهارها. ومن ناحية أخرى، فإنها تشكل أيضاً تحديات أمنية متزايدة. إن خطر تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح هناك يتزايد تحوله إلى حقيقة واقعة ويشكل التهديد الأكبر والأكثر جوهرية لأمن الفضاء الخارجي. ويكمن السبب الجذري لسباق التسلح في الفضاء الخارجي في محاولات دولة عظمى السيطرة عليه. وقد

القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو بالأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وعلى وجه التحديد، نقتح عدم استخدام الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كوسيلة لضرب أي أهداف على الأرض أو في الجو أو في الفضاء الخارجي.

وندعو جميع الدول إلى عدم بناء أو استخدام أو نشر أو اختبار أسلحة في الفضاء الخارجي لأغراض الدفاع بالقذائف أو كقدرات مضادة للسوائل أو لاستخدامها ضد أي أهداف على الأرض أو في الجو. كما ندعو جميع الدول إلى عدم تدمير أو إتلاف أو تعطيل الأداء الطبيعي لأجسام الفضاء الخارجي التابعة لأي دولة أخرى أو تغيير مساراتها. ونعتقد أنه بدون ضمانات يعول عليها لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة، وهي ضمانات سُكرس في اتفاقات دولية ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن معالجة المسائل المرتبطة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وكفالة أمن أنشطة الفضاء الخارجي لن تكون واعدة.

ولأغراض دراسة وتقديم توصيات بشأن العناصر الموضوعية لوثيقة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، نقتح تجديد عمل فريق الخبراء الحكوميين المتخصص التابع للأمم المتحدة. ونحن لا نتكلم عن تكرار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار 231/76؛ وبدلاً من ذلك، سيتولى فريق الخبراء الجديد هذا ولايته بعد نهاية الدورة الأخيرة للفريق في آب/أغسطس 2023، وسيركز فحسب على وضع توصيات بشأن عناصر محددة لصك ملزم قانوناً في المستقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا يتماشى مع مصالح الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولدى روسيا مبادرة أخرى أيضاً، بغية تحقيق استقرار الحالة أثناء صياغة الصك المتعدد الأطراف المقترح. وأشار الآن إلى التزام سياسي بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو التزام يضم بالفعل بعض المشاركين الكاملين - أكثر من 30 دولة - ولا يزال عدد

هذه الدولة العظمى. يعترض الوفد الصيني على مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة ويدعو جميع الأطراف إلى التمييز بين الصواب والخطأ.

ويرحب الوفد الصيني بالبيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز أمس (انظر A/C.1/77/PV.21) ويؤيده، والذي يجسد النداء الواسع النطاق من المجتمع الدولي. لقد تناولت بلدان نامية عديدة مقترحاتها بمزيد من التفصيل في بياناتها بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعتقد جميع الأطراف أن صون الأمن في الفضاء الخارجي يجب أن يقوم على منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه. وعلى مدى السنوات الـ 40 الماضية، اتخذت الجمعية العامة قراراً سنوياً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بأغلبية ساحقة، وما فتئ مؤتمر نزع السلاح يعكف أيضاً على هذه المسألة. وفحوى مشروع المعاهدة الذي اقترحتة روسيا والصين في عام 2008، بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، هو عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والقضاء على أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. وهذان الالتزامان بموجب القانون الدولي يتفقان تماماً مع منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه ومع الحفاظ على أمنه المستمر. وإذا لم تكن لدى بلد ما طموحات للسيطرة على الفضاء الخارجي، فلن يجد صعوبة في الوفاء بتلك الالتزامات بموجب القانون الدولي.

وقد ذكر ممثل الولايات المتحدة بوضوح في بيانه أمس (انظر A/C.1/77/PV.21) أن نطاق معاهدة تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي التي تدعو إليها الولايات المتحدة يقتصر على مسألة تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. وأود أن أشدد على أن مشروع المعاهدة الذي اقترحتة الصين وروسيا يدعو جميع البلدان بوضوح إلى الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية. وهو لذلك يعالج على نحو ملائم الشواغل المتعلقة بالأسلحة المضادة للسواتل. وبالنظر إلى أن البلد

اتبعت الدولة المعنية منذ فترة طويلة، من خلال تشبثها بعقلية الحرب الباردة، استراتيجية للهيمنة في الفضاء. ولا يزال التوجيه الجديد لوزارة دفاع الولايات المتحدة بشأن سياسة الفضاء يعتبر الفضاء الخارجي ميداناً ذا أولوية للقوة العسكرية الوطنية ويسعى إلى توفير ميزة استراتيجية دائمة. وهذا بمثابة سيف مسلط في الفضاء الخارجي، ويهدد سلامه وأمنه ورفاه البشرية وأمنها المشترك.

وفي وقت سابق من هذا العام، أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تجري بعد الآن تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. وهي تقترح الآن مشروع قرار بشأن تلك المسألة (A/C.1/77/L.62) في اللجنة الأولى. ونرحب بجميع مبادرات تحديد الأسلحة التي تقضي حقاً إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكننا نعارض أي محاولة لتوسيع المزايا العسكرية الانفرادية باسم تحديد الأسلحة. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة بدأت تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل منذ عام 1959. وقد امتلكت منذ فترة طويلة مجموعة كاملة من التكنولوجيات المضادة للسواتل، مما مكنها من بناء قدرات تشغيلية مضادة للسواتل من خلال استخدام معدات الدفاع بالقذائف. ولم تعد بحاجة إلى إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ولو كانت الولايات المتحدة تهتم حقاً بأمن الفضاء الخارجي لكان ينبغي لها أن تقدم مشروع قرار من هذا القبيل قبل 60 عاماً. إن مبادرة الولايات المتحدة لن تفرض أي قيود على استراتيجيتها العسكرية الفضائية أو على بناء قوتها الفضائية. وكما أدلى ضابط رفيع المستوى في قوة الفضاء التابعة للولايات المتحدة بشهادته في لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة قائلاً: "إننا لا نتخلى عن الكثير لأن لدينا طرقاً أخرى لاختبار قدراتنا".

تشبه مبادرة الولايات المتحدة نهج التوسع أولاً والسيطرة لاحقاً الذي اعتمدته الدول العظمى خلال الحرب الباردة والذي كان يهدف إلى تقييد الآخرين في حين تقوم هي بتطوير قدراتها الذاتية. والشروع في مبادرة تحديد الأسلحة هذه في القرن الحادي والعشرين محاولة لخداع المجتمع الدولي، وهو أمر مثير للسخرية تماماً كونه يأتي من

واستخدامه ينبغي أن يكوناً حصراً للأغراض السلمية، وهو ما يمكن أن يفيد البشرية جمعاء. واستناداً إلى ذلك الاعتقاد، أصبحنا في العام الماضي عضواً في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي عالم اليوم، غيرت الأصول الفضائية طريقة عيشنا وأصبح لمنظومات الفضاء الخارجي أهمية بالغة في فهم المشاكل العالمية وحلها، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. لذلك يتحتم الاضطلاع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم تملك الفضاء الخارجي.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الوخيمة لتسليح الفضاء الخارجي والتنافس الاستراتيجي والنزاعات العسكرية هناك. ومن شأن النزاع المسلح في الفضاء أن يجعل ذلك الميدان برمته ساحة معركة ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وبوصفنا دولة طرفاً في معاهدة الفضاء الخارجي، نؤكد من جديد الأهمية الحيوية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتؤكد بنغلاديش من جديد على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وندعو إلى تعزيز التنسيق بين عمل اللجنة الأولى وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما فيها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

وأحاطت بنغلاديش علماً بالاجتماع الأول الذي عقده في 22 أيار/مايو الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملاً بالقرار 23/76، للنظر في تلك المسائل وكيفية إسهامها في وضع صكوك ملزمة قانوناً في هذا الصدد. ونأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من تحية خلافاتها جانباً وإجراء مناقشة مثمرة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن شأن ازدياد الازدحام والتنافس أن يعرض للخطر وصول أجيالنا المقبلة إلى الفضاء الخارجي واستخدامه. وبإطلاق أول سائل اتصالات لنا إلى الفضاء،

المعني عازم على تجنب تبني حل شامل بينما يروج لمبادرة ضيقة للغاية لتحديد الأسلحة لا تفرض عليه أية قيود، فإن دوافعه وصدقه مشكوك فيهما. ولهذه المبادرة قيمة عملية محدودة جداً من حيث تحديد الأسلحة ولا تسهم في صون أمن الفضاء الخارجي بطريقة مشتركة أو شاملة أو تعاونية أو مستدامة.

وبين عامي 2018 و 2019، أجرى فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مناقشات متعمقة وموضوعية بشأن جميع أنواع القضايا المتعلقة بصك دولي ملزم قانوناً ذي صلة، وأصدر مشروع تقرير قيم. ولم يعتمد مشروع التقرير بسبب عرقلة بلد واحد - الولايات المتحدة. وفي هذا العام اقترحت الصين، إلى جانب 20 من مقدمي مشروع القرار، مشروع قرار مستكمل (A/C.1/77/L.70) بشأن اتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لعقد اجتماع جديد لفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتكمل هذه العملية عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وبما أن عملهما متعاقد، فإنهما سيخدمان معاً الغرض العام المتمثل في منع حدوث سباق تسلح وضمان الأمن في الفضاء الخارجي. ونأمل أن تؤيد جميع البلدان بنشاط مشروع القرار A/C.1/77/L.70.

وسيرفع النص الكامل لبياني على الموقع الشبكي للأمانة العامة. السيد علم (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21)، وأود أن أدلي ببيان إضافي بصفتي الوطنية.

تعتبر بنغلاديش الفضاء الخارجي مشاعاً عالمياً يتجاوز ولاية أي دولة بمفردها. لذلك نقرّ بأن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول. ونعتقد أن استكشاف الفضاء الخارجي

إلى قيام عدة دول بتطوير قدرات فضائية هجومية. ومن شأن أي نزاع في الفضاء أن يعرض للخطر الشديد احتمالات الاستخدام المستدام لمدارات الأرض للأغراض السلمية من أجل الأجيال القادمة.

وتلتزم البرازيل، بوصفها بلداً نامياً يتمتع بقدرات فضائية وتطلعات إلى أن تصبح دولة تتراد الفضاء بصورة كاملة، بالحفاظ على الفضاء الخارجي سلباً ومستقراً وأمناً يمكن للجميع الوصول إليه، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي، كما تشهد على ذلك مجموعة من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والدورة الثانية والستون للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي اعتمدت خلالها بتوافق الآراء مبادئها التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ومؤخراً الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

وترى البرازيل أن المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي نتيجة للاعتراف بأن النظام الدولي القائم بشأن أمن الفضاء غير كافٍ للتصدي للتهديدات والمخاطر الراهنة وأن مواصلة تطويره مهمة ملحة لا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك. غير أننا نعيدون كل البعد عن العمل في فراغ قانوني. فمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 توفر أساساً متيناً هاماً للمبادئ العامة للاستقرار والاستدامة في استخدام الفضاء الخارجي. وهي تحتفظ بصلاحياتها وأهميتها اليوم. كما أسهمت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إسهاماً كبيراً في توفير اليقين القانوني، باعتمادها مبادئها التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي ومبادئها التوجيهية لاستدامة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. يتناول ذلك النص التوافقي بنجاح التخفيف من الأخطار التي تهدد استدامة الفضاء فيما يتعلق بالسلامة.

وقد أحرز بعض التقدم على الجانب الأمني، لا سيما من خلال اعتماد الجمعية العامة توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني

بانغاباندو-1، باتت لدينا مصلحة أكبر في فضاء خارجي آمن وسلمي أكثر من أي وقت مضى. لذلك ندعو الدول المرتادة للفضاء إلى احترام القوانين والقواعد المنطبقة بشأن استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي ووضع صكوك مناسبة وفعالة ستمنع حدوث سباق تسلح هناك.

وتشدد بنغلاديش على أن الأنشطة في الفضاء الخارجي ينبغي ألا تظل حكرًا على مجموعة صغيرة من الدول. وندعو إلى تعزيز برامج بناء القدرات، مع تركيز خاص على البلدان النامية، لضمان أن يكون الفضاء الخارجي من حيث المبدأ والممارسة مشاعاً عالمياً حقيقياً يمكن لجميع الدول أن تستفيد منه. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده لبناء القدرات حتى تتمكن البلدان النامية من الإسهام في مناقشة الفضاء الخارجي بطريقة شاملة وشفافة. وفي حين يمكن أن تكون تدابير الثقة وبناء الثقة مفيدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي، لا يمكن إنكار أهمية إبرام صك دولي ملزم قانوناً في ذلك الصدد. ونحث الدول على الامتناع عن استخدام أي قدرات فضائية أو أرضية، بما في ذلك القدرات المضادة للسواتل - سواء كانت عسكرية حصراً أو متعددة الاستخدامات بطبيعتها - لإلحاق الضرر بالأصول الفضائية أو تدميرها عمداً.

وأخيراً، ينبغي للجهات الفاعلة الفضائية الرئيسية التي كانت مسؤولة في الغالب عن الإضرار ببيئة الفضاء الخارجي حتى الآن أن تأخذ على عاتقها أيضاً مسؤولية إضافية لجعل هذه الحدود الآخذة في الاتساع للمساعي البشرية آمنة ومستدامة.

السيد داميكو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أهمية الفضاء الخارجي أو أن نشكك فيها في ضوء دوره المتزايد في تنمية شعوبنا. فالسواتل مكونات أساسية لجميع أنواع البنية التحتية الحيوية على الأرض تقريباً. وللموجودات الفضائية أهمية حاسمة لمجتمعات واقتصادات جميع البلدان في طائفة واسعة من الأنشطة، مثل الاتصالات العالمية والتصوير ورصد تغير المناخ والأمن الوطني. إن اعتمادنا المتزايد على الفضاء قد زاد من الشواغل من إمكانية تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للنزاع، لا سيما بالنظر

إيماناً راسخاً بأننا بخطوات ملموسة كهذه يمكننا تنشيط جدول الأعمال وتحقيق هدفنا الطويل الأمد المتمثل في كبح تسليح الفضاء الخارجي والحفاظ على مشاعات عالمية لمنفعة البشرية.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21).

ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي بأن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية وينبغي ألا يُستخدم إلا للأغراض السلمية، وكذلك لصالح جميع البلدان بغض النظر عن تقدمها الاقتصادي أو التكنولوجي. وبالنظر إلى المداولات الجارية ذات الصلة في مختلف المحافل، بما في ذلك اللجنة الأولى، فإننا نعتبر الشفافية وتدابير بناء الثقة خطوة مؤقتة نحو صياغة صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ولا يمكن لتلك التدابير أن تحل محل صك ملزم قانوناً وهي ذات طابع مؤقت بحت وتحصيل حاصل، لا سيما وأن الغرض منها أن تكون عنصراً من عناصر آلية للتحقق. وعلاوة على ذلك، من المهم ضمان أن تكون تدابير الشفافية وبناء الثقة من بين العناصر الرئيسية لصك ملزم قانوناً. وقد أثار هذه المسألة مؤخراً فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، بسبب معارضة الولايات المتحدة، لم يتم التوصل إلى اتفاق.

كما أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أيضاً جدول أعمال موجود منذ أمد بعيد، حيث كان أحد جداول الأعمال الرئيسية الأربعة لمؤتمر نزع السلاح التي كان ينبغي إنشاء لجنة تفاوض خاصة لها للتفاوض على صك ملزم قانوناً على مدى السنوات الـ 20 الماضية. بيد أن ذلك لم يحدث بسبب معارضة الولايات المتحدة. وفي ذلك السياق، تتحرف المناقشة بشأن منع التهديدات الفضائية بوضع معايير للسلوك المسؤول عن هدفها وهي موجهة لتشويه جدول الأعمال الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح. لذلك فالخيار الفعال والعملي الوحيد هو إنشاء لجنة تفاوض خاصة في مؤتمر نزع السلاح لإبرام صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن.

بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام 2013. ومما يؤسف له أن جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف الذي طال أمده والمتمثل في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد قصّرت كثيراً. وتآكل الثقة المتبادلة بين القوى الفضائية الكبرى عنصر رئيسي في هذا الفشل الجماعي. وإزاء تلك الخلفية، قررت البرازيل أن تؤيد اتباع نهج منطلق من القاعدة، مع التطوير التدريجي للمعايير والقواعد والمبادئ الطوعية لتعزيز الأساس لإجراء محادثة أعمق بشأن العناصر المعيارية. لذلك تأمل البرازيل أن يساعدنا الفريق العامل المفتوح باب العضوية الحالي في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما يشكل سلوكاً مسؤولاً في الفضاء الخارجي. ونرى أننا بتعزيز الثقة المتبادلة التي تمس الحاجة إليها سنمهد الطريق تدريجياً لصك ملزم في المستقبل لاستكمال الإطار القانوني القائم. فأقصر مسافة بين نقطتين ليست دائماً خطأ مستقيماً. والواقع أن الانقسامات القائمة في التصور بين الأعضاء توحى بأننا نتخذ نهجاً أقل مباشرة.

ولن يقدم جدول الأعمال المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من دون الثقة والحلول التوفيقية. ومن دون الشفافية وإظهار السلوك المسؤول الفعلي، سنفشل في مهمتنا المتمثلة في حماية الفضاء الخارجي بوصفه مشاعات عالمية ينبغي أن تكون متاحة لجميع البلدان وأن تستخدم مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع الدول. ولتلك الأسباب، نرحب بالمبادرات الرامية إلى حماية سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته. ونرى أن إحدى أكثر المبادرات إلحاحاً على تلك الجبهة هي حظر جميع التجارب المدمرة المضادة للسوائل. ويمثل اختبار الأسلحة المدمرة المضادة للسوائل وتطويرها واستخدامها أخطر تهديد لأمن الفضاء الخارجي واستدامته. تلك الأسلحة هي الدوافع الرئيسية لانعدام الثقة وعدم الاستقرار في الفضاء، وتولد تجاربها كثيراً من الحطام الدائم، مما يؤدي إلى تلويث البيئة المدارية ويزيد من خطر الاصطدامات. ونأمل أن يكون الالتزام بإنهاء هذه التجارب خطوة أولى وهامة نحو تهيئة بيئة محسنة للمفاوضات بشأن أمن الفضاء الخارجي، وخاصة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. وتؤمن البرازيل

السيد الوافي (الجزائر): يؤكد وفد بلدي أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراث البشرية المشترك وأنه يجب الاستفادة منها واستكشافها والاستفادة منها لأغراض سلمية بروح من التعاون بما يحقق النفع للبشرية جمعاء. بالنظر إلى العواقب الوخيمة المترتبة على تسليح الفضاء الخارجي أو نشوب أي نزاعات عسكرية في هذا الفضاء، فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشكل ضرورة قطعية من شأنها أن تحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لأي خطر جسيم. ومن الأساسي في هذا الصدد أن تُسهم جميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لديها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، إسهاماً فعلياً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية بقصد ضمان أن تكون منافعه متاحة للجميع. وفي هذا السياق، إذ يشكل التقيد بالمنظومة القانونية القائمة حالياً المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي أهمية كبرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تبقى الشواغل مشروعة إزاء قصور هذه المنظومة عن منع عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه، مما يستوجب توطيد هذا النظام وتعزيزه وزيادة فعاليته من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً يتكفل بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

ويرى وفد بلدي أن المشروع المحدث لنص المعاهدة الذي اشترك في تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح عام 2014 الاتحاد الروسي والصين بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي يشكل أساساً جيداً لمواصلة النقاش سعياً إلى اعتماد هذا الصك الدولي. وندعو أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في بدء مفاوضات بشأن المسائل المتصلة بموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لنزع السلاح في المجتمع الدولي الذي يضطلع بالدور الرئيسي في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. إن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يتطلب من جميع الدول اتخاذ إجراءات لضمان تحقيق مزيد

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إذا لم تتم عسكرة الفضاء الخارجي وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى سباق تسلح. ومن الأمثلة الحية على ذلك قيام الولايات المتحدة ببناء جيش فضائي وتسليح الفضاء، وهو مشروع خطير ينبغي تجنبه. يمكن تحقيق ذلك الهدف إذا وضع صك ملزم قانوناً - صك يشرح معايير السلوك المسؤول عملياً. ولن تساعد عسكرة الفضاء على استدامة أمن الفضاء على المدى الطويل ومن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم النزاع. وكما ذكر سابقاً، فإن الحد من التهديد من خلال أنماط السلوك المسؤول هو وسيلة وموضوع ومفهوم مجرد تماماً ذو طابع سياسي خلافي، وليس هدفاً في حد ذاته. ونعتقد أن الشفافية وبناء الثقة بين الحكومات ضروريان ومجديان في شكل صك ملزم قانوناً.

ومن منظور آخر، وخلافاً للمبادئ المقبولة التي تحكم الفضاء الخارجي، فرضت الولايات المتحدة جزاءات غير قانونية على وكالات الفضاء الإيرانية على الرغم من أنها جميعاً كيانات فضائية مدنية بطبيعتها. وتلك الخطوة من جانب الولايات المتحدة تتناقض بوضوح مع مبادئ القانون الدولي للفضاء الخارجي، بما في ذلك الحق في حرية الوصول إلى الفضاء الخارجي والتعاون الدولي في الأنشطة الفضائية. ونرى أن الولايات المتحدة، على الرغم من جميع أعمالها، لا تستطيع السيطرة على الفضاء الخارجي ولن تكون قادرة على ذلك. وترى إيران أن الاقتراح الداعي إلى التمسك بالتزام سياسي بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواحل هو اقتراح تمييزي وغير كاف وانحراف كبير عن النهج الصحيح لضمان الاستخدامات السلمية الخالصة للفضاء الخارجي، فضلاً عن الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، تشكل مدونة لاهاي لقواعد السلوك نظاماً حصرياً وتمييزياً لمراقبة الصادرات يفرض قيوداً غير مقبولة على العديد من السلع والمعدات والتكنولوجيا والدراية الفنية التي لها تطبيقات سلمية. ونصر على رفض احتكار عدد قليل من البلدان للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي أو محاولات تقييده وتقييد نقل العلوم والخبرات والتكنولوجيا والخدمات المتصلة بالفضاء إلى البلدان النامية.

للتحديات المشتركة. بيد أن سياق الأمن الدولي يتسم بالتنافس المستمر والمنهجي بين الدول. وقد أدى ذلك إلى قيام عدة بلدان بتطوير القدرات المضادة للفضاء الحركية منها وغير الحركية على حد سواء التي يمكن أن تهدد جميع أجزاء المنظومات الفضائية - على الأرض وفي الفضاء الخارجي وفي الإشارات المتناقلة بينهما. ويتزايد نطاق الخيارات المتاحة للدول لتعطيل استخدام الفضاء وحرمان الآخرين منه، وبعض القدرات باتت في متناول الجهات الفاعلة من غير الدول. ويمكن أن تترتب على تعطيل منظومات الفضاء الخارجي أو فقدانها أو إلحاق الضرر بها أو تدميرها عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك فقدان البشرية إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد غير منضبط، مما قد يؤدي إلى فقدان الاستقرار الاستراتيجي وحتى إلى النزاع.

وفي العام الماضي، صوتت 150 من الدول الأعضاء مؤيدة القرار 231/76 (انظر 1) (A/76/PV.54)، الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وهذا يدل على الدعم الدولي الواسع للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها منظومات الفضاء الخارجي والتوصل إلى فهم مشترك لما يمكن أن يشكل سلوكاً مسؤولاً في الفضاء الخارجي. وفي اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تنوّه باعتراف الدول الأعضاء على نطاق واسع بأن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، ينطبق على الأنشطة في الفضاء واستخدام النظم الفضائية. وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل، علمنا أن خصائص بيئة الفضاء الخارجي ومنظومات الفضاء الخارجي تطرح علينا بعض التحديات التقنية الفريدة لوضع تدابير لتحسين الشفافية والقدرة على التنبؤ بغية الحد من فرصة وقوع سوء التقدير أو التصعيد، مما يؤدي إلى النزاع.

وسمعنا عن صعوبة التحقق من القدرات التي قد تمتلكها الأقمار الصناعية وتحديد ما إذا كانت مصممة لأغراض مدنية أو عسكرية

من الشفافية وتدابير لبناء الثقة وتوفير المعلومات على نحو أفضل. فبينما يشدد وفد بلدي على أولوية التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لأجل تعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، فإنه يسلم بأن التدابير العالمية والشاملة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، المتوصل إليها عن طريق مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تشكل تدابير تكميلية مهمة في أنشطة الفضاء الخارجي، إلا أنها تبقى تدابير طوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إذ ينوه وفد بلدي باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتظام القرار المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، والقرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، والقرار المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وكذا بأعمال فريق العمل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب 231/76، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول"، فإنه يجدد الترحيب بالمداولات التي أجراها في عامي 2018 و 2019 فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذا تشديد الجمعية العامة في قرارها 32/74 ذي الصلة على أن عمل فريق الخبراء الحكوميين هذا شكل إسهاماً هاماً في الجهود الدولية لإبرام الصك الدولي الملزم قانوناً المذكور أعلاه.

ختاماً، يضم وفد بلدي صوته إلى البيانات الملقاة من طرف كل من حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.21).

السيدة هندريكسن (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية): تشكل النظم الفضائية أساس الحياة في القرن الحادي والعشرين. ولهذه النظم دور حيوي تؤديه في الرخاء والتنمية والأمن على الصعيد العالمي. ومع استمرار تطور تكنولوجيا الفضاء، فإن لديها القدرة على تحقيق فوائد أكبر لمجتمعاتنا واقتصاداتنا ودفع التعاون بين الدول للتصدي

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21).

إن موقف سري لانكا من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والتزامها بمنع سباق التسلح وتسليح الفضاء الخارجي واضح ومتسق ويعود إلى عام 1980، عندما دعونا بالتعاون مع البلدان ذات التفكير المماثل إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية. ولعلنا نتذكر أن أحد الأسئلة الرئيسية التي عرضت على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية كان الوضع القانوني للفضاء الخارجي. وقد أكدت ديباجة القرار 2222 (د-21) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1966 من جديد أهمية تطوير سيادة القانون في هذا العصر الجديد من المساعي الإنسانية. وعلى الرغم من أن السواتل توضع في المدار دون إذن من دول أخرى، فلم تكن هناك احتجاجات كبيرة، لأنها لا تنتهك "سيادة" البلدان أثناء دورانها حول الأرض. وكان ذلك اعترافاً بأن الحدود الجديدة لا تنطوي على عناصر السيادة بموجب مبادئ القانون الدولي، كما هو الحال بالنسبة للأرض والبحر والمجال الجوي.

وهناك مجموعة كبيرة من القوانين التي تتناول مختلف جوانب استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه، مثل معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء، وقرارات الجمعية العامة، والترتيبات الثنائية، وقرارات المنظمات الحكومية الدولية، والتشريعات الوطنية، وقرارات المحاكم الوطنية. ويحتاج ذلك الاجتهاد القضائي إلى مزيد من التطوير من أجل المنفعة المشتركة للبشرية. لذلك ترفض سري لانكا أي مذهب يسعى إلى تصنيف الفضاء الخارجي كميدان للقتال الحربي أو ساحة للمعارك المقبلة، لأن هذه المذاهب لا تقوم سوى على الرغبة في الهيمنة والاستغلال دون الاعتراف بأننا جميعاً مجرد مخلوقات على كوكب الأرض، وهو جرم سماوي ضئيل مقارنة بالامتداد الشاسع للكون. إننا نعيش اليوم في عالم مترابط تتمتع فيه التكنولوجيات، بما فيها تكنولوجيات الفضاء والخدمات التي تقدمها، بنطاق وموثوقية

أو كليهما. وعلمنا أيضاً بالتحدي المتمثل في إسناد الأعمال العدائية ضد المنظومات الفضائية إلى جهات فاعلة محددة. ولكننا سمعنا أيضاً من الخبراء عما يمكن ملاحظته في الفضاء الخارجي، مثل أنماط الحركة، وما قد يخبرنا به ذلك عن وظائف السواتل. وباختصار، فإن فهم أنماط سلوك السواتل أسهل من فهم قدرات تلك الأنظمة. قدم هذان الاجتماعان الأولان للفريق العامل سياقاً ورؤى قيمة قبل الاجتماع الثالث الحاسم الذي سيعقد في شباط/فبراير 2023 والذي سنناقش فيه مقترحات محددة لمعايير وقواعد ومبادئ لأنماط السلوك المسؤول. ونقرّ بأن دولاً كثيرة تؤيد صكاً ملزماً قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونسلم أيضاً بأن عدداً متزايداً من الدول يرى قيمة في وضع معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول أولاً والتي تكمل القانون الدولي القائم. وعلى الرغم من أنها قد تكون غير ملزمة قانوناً، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة خطوات ملموسة وعملية نحو اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً في المستقبل. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن الحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول (انظر A/76/77)، هناك حاجة إلى مزيج من المعايير الملزمة وغير الملزمة، ويمكن السعي إلى كليهما من خلال الفريق العامل.

ونحيط علماً باقتراح الاتحاد الروسي بإنشاء فريق خبراء حكوميين يقتصر على 25 مشاركاً. ومن فضائل الفريق العامل طابعه الشامل، ونحن لا نفهم كيف يمكن للعودة إلى شكل محدود للغاية أن يساعد على إحراز تقدم. والمملكة المتحدة ليست على اقتناع بأن فريق الخبراء الحكوميين الجديد جدير بذلك في الوقت الراهن. ومما يثلج صدورنا الأصوات البراغمية التي سمعناها في اجتماعات الفريق العامل. ونعتقد أن هناك الآن فرصة حقيقية للمجتمع الدولي للتوصل إلى فهم لسلوك الفضاء الخارجي يساعد على الحد من سوء الفهم أو التصعيد، فضلاً عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. تلك المهمة ملحة بشكل متزايد، ونشجع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع المتبقي للفريق العامل.

أنظمة شاملة ملزمة للتصدي للتهديدات الحالية لسلامة وأمن الفضاء الخارجي. ومن المهم أن تستند تلك اللوائح إلى الإطار القانوني القائم بشأن الفضاء الخارجي وأن تعززه، وهو الإطار الذي لا يزال منطبقاً وذا صلة حتى الآن.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على استمرار تطوير ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية، التي تقوض الثقة وتزيد من الشكوك المتبادلة وتهدد الأمن الدولي. وبالإضافة إلى قرارنا السنوي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ترحب سري لانكا بقرارات الجمعية العامة التي تهدف إلى تعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي وبشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وهناك أيضاً مشكلة الحطام الفضائي الخارجي الذي يشكل خطراً كبيراً على العمليات في الفضاء الخارجي. ويجب أن نتجنب ظاهرة متلازمة كيسلر إذا أردنا أن نحافظ على قدرة البشرية على استخدام مدار الأرض.

وبينما نرحب بالمداولات الجارية المتعلقة بمعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي كتدبير مفيد لتعزيز التفاهم المشترك، يتحتم أن تؤدي تلك المداولات إلى وضع صكوك قانونية دولية في نهاية المطاف وأن تفرض قيوداً ملزمة على إمكانية تسليح الفضاء الخارجي. وينبغي أن تكون هذه المعايير والمبادئ والسلوكيات المسؤولة خطوة مؤقتة نحو التفاوض على معاهدة شاملة وملزمة قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتطويرها، وينبغي عدم تجاهل التفاهم المشترك والتقدم الذي أحرزته أغلبية الدول تقريباً بشأن هذه المسألة. وتؤيد سري لانكا أي مبادرة بشأن تعزيز الاستخدام السلمي والأمن للفضاء الخارجي، وترحب بالالتزام الذي قطعه مؤخراً عدة دول بعدم إجراء تجارب للقذائف مباشرة الصعود المضادة للسوائل، والتي نعتقد أنها خطوة أولية إيجابية في الاتجاه الصحيح.

وفي الختام، نكرر التأكيد على ضرورة أن تحتل تعددية الأطراف الصدارة في وضع إطار قانوني مستدام يعمل على منع الاحتمال

شاملين وتستخدمها الدول حتى التي ليست لديها القدرة على ارتياد الفضاء. وبناء على ذلك، فإن النزاع في الفضاء لا يؤثر على الدول المرتادة للفضاء فحسب بل علينا جميعاً، ويجب تجنبه خشية أن تصيبنا جميعاً عواقبه الكارثية.

وقد أعربت أغلبية كبيرة من الوفود في هذا المحفل وفي أماكن أخرى على مر السنين عن الرغبة في وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد درجت سري لانكا، إلى جانب مصر، على تقديم مشروع قرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وستعمل ذلك مرة أخرى هذا العام. ونتوقع أن يستمر مشروع قرار هذا العام في الحصول على تأييد واسع من الوفود، كما كان الحال في السنوات السابقة. وما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بذلك الهدف ونعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة مخصصة. وفي هذا الصدد، تعتقد سري لانكا أن مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت روسيا والصين في تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح في 12 شباط/فبراير 2008 وتم تحديثه في عام 2014، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إلى جانب مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار 250/72 ومن المؤسف أن إحدى الدول الأطراف عرقلت توافق الآراء بشأن المشروع النهائي لتقرير فريق الخبراء الحكوميين.

وفي حين أن هناك فهماً مشتركاً لانطباق القانون الدولي على الفضاء الخارجي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، فمن الواضح أنه ينبغي تعزيز الإطار القانوني القائم للتصدي للتحديات غير المسبوقة التي تسببها تطورات مثل تقدم تكنولوجيات الفضاء الخارجي، وانتشار الجهات الفاعلة والأنشطة في الفضاء الخارجي، والاستخدام المزدوج للبنية التحتية للفضاء الخارجي. لا يمكن كسب حرب في الفضاء الخارجي ويجب ألا تخاض. والسبيل الوحيد لمنع حدوث سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي هو وضع

واستخدام هذه القدرات من الأولويات. وكخطوة أولى عاجلة، نرحب بالإعلانات التي أصدرتها بعض الدول بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل في الفضاء. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أعلن أن سويسرا ستتعهد أيضاً بذلك الالتزام.

ثالثاً، إن شواغلنا لا تقتصر على تطوير أو نشر قدرات معينة فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الطريقة التي تجري بها بعض الأنشطة في الفضاء الخارجي. وتشكل عمليات الالتقاء والتقارب الفضائي غير الودية تهديداً لسلامة المنظومات الفضائية وأمنها. وقد يفسر الاقتراب المفاجئ من السواتل الأجنبية، دون إخطار أو تنسيق أو موافقة، على أنه عمل عدائي ويمكن أن يسهم في تسليح الفضاء الخارجي وعدم استقراره. لذلك فإن اعتماد تدابير الشفافية والسلامة واحترامها أمران أساسيان عند إجراء مثل هذه العمليات.

وبسبب تلك الشواغل والعديد من الشواغل الأخرى، يكتسي الاحترام الصارم للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي أهمية قصوى. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بالبداية الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ويكتسي الفهم الأفضل لتطبيق الإطار المعياري الدولي القائم فيما يتعلق بأمن الفضاء أهمية خاصة ويسمح بتحديد الثغرات والمجالات التي يحتمل أن تحتاج إلى تعزيز. وبالنظر إلى التحديات المتأصلة المرتبطة بتقييم الأنشطة الفضائية، ناهيك عن التحدي المتمثل في تقييم النية الكامنة وراء إجراءات معينة، فإن التركيز على السلوكيات وعواقبها يمكننا من تقييم نتائج إجراء معين بغض النظر عن مقصده المفترض أو الفعلي. ويشكل التوصل إلى فهم مشترك لما يشكل سلوكاً مسؤولاً في الفضاء الخارجي نهجاً واعداً يمكن أن يكمل الإطار القانوني القائم بطرق هامة.

ويمكن التصدي للعديد من تلك التحديات باحترام الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي من خلال تحسين تدابير الشفافية وآليات الإخطار، وكذلك من خلال تعزيز قدرات الإلمام بالحالة والتعاون الدولي

الوشيك لحدوث سباق تسلح كارثي في الفضاء الخارجي وتأمين فضاء خارجي سلمي لأجيالنا المقبلة. ونعتقد أنه يتعين على جميع الجهات المعنية أن ترسم مساراً إلى الأمام بغية التصدي لتحديات القرن الثاني والعشرين. نحن الآن في عصر السلام البارد. لقد قدم لنا هذا القرن ارتداداً جديداً للفضاء وشركات وأفراداً لديهم القدرة على استخدام تكنولوجيا الفضاء من دون حدود صناعة منظمة. لذلك فإن الحاجة إلى إيجاد نظام تنظيمي مناسب وصياغته أمر حتمي. ونعتقد أن تطوير القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالفضاء سينشئ في الأجل الطويل التزامات أكثر إلزاماً ويقلل من التهديد الحالي الذي تشكله موجودات الفضاء الخارجي للأمن العالمي. وإلى أن يتم وضع إطار تنظيمي ناضج ومسؤول للفضاء الخارجي، يجب أن نظل مدركين للشعور الأساسي للبشرية الذي يقوم عليه قانون الفضاء، وأن نواصل التمسك به، بغية تجنب السيناريوهات التي تتجاوز خيالنا.

السيد جوتيراند (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يزداد الازدحام في

الفضاء الخارجي والتنازع والتنافس عليه. وفي الوقت نفسه، يتسم الفضاء الخارجي بتزايد التنافس العسكري بين بعض الدول. وفي ذلك السياق، نشعر بقلق خاص إزاء التحديات المتصلة بالأمن التي تؤثر على استقرار الفضاء الخارجي.

أولاً، إن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يزيد من خطر تحويل الفضاء إلى ميدان لشن الحرب وله أثر سلبي على استخدامه للأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد مذاهب عسكرية تعتبر الفضاء الخارجي ميداناً لشن الحرب يثير أيضاً الشواغل ويمكن أن يسهم في زيادة التوترات. وضبط النفس في ذلك المجال أمر أساسي.

ثانياً، إن تطوير الأسلحة المضادة للسواتل واختبارها وإمكانية استخدامها مدعاة للقلق بشكل خاص، وعلى وجه التحديد بسبب آثارها المباشرة والآنية على بيئة المدار التشغيلية. تتطوي تلك الأسلحة على مخاطر واضحة، مثل توليد حطام في الأجل الطويل، مما يشكل تهديداً لأمن أنشطة الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها، بما فيها الأنشطة ذات الطابع المدني. وينبغي أن تكون التدابير الرامية إلى منع تطوير

نعقد أنه خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن يحظى بتأييد أغلبية واسعة من الدول، بما فيها الدول التي ترغب في مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً.

ومنذ البداية، أيد وفد بلدي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملاً بالقرار 231/76. وذلك الفريق مكلف بتنشيط المفاوضات بشأن الفضاء الخارجي، بما في ذلك الإسهامات القيمة للمجتمع المدني والصناعة التي أعطت ثمارها الأولى. وساهم الفريق في اجتماعيه الأولين في تحسين فهم المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة في الفضاء الخارجي ومنه وإليه. وهي لا تتناول القذائف المضادة للسواتل فحسب، بل تتناول أيضاً التشويش غير المبرر، والليزر، والهجمات الإلكترونية، ونهج ومناورات الاقتتان التي تتم دون موافقة الدول، ضمن أنشطة أخرى يمكن أن تهدد الاستخدام المسؤول للفضاء الخارجي.

وهناك أيضاً فرصة لدراسة الإطار القانوني الحالي للنظر في أوجه القصور فيه وفرص تطويره وإعادة تأكيد انطباق القانون الدولي على الفضاء الخارجي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الفضاء الخارجي الرئيسية التي تكمل المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل التي اعتمدت في سياق لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وقد شرع الفريق بالفعل في صوغ تدابير يجب أن تلتزم بها جميع الجهات الفاعلة لكي تعتبر مسؤولة ومساهمة في الأمن في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، فإنه يعمل على المضي قدماً في وضع إطار للحوار والثقة يمكن فيه للدول أن تتشاطر شواغلها وأولوياتها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي كبنية تشهد تغيرات متسارعة. ويأمل وفد بلدي أن يُسهم عمل الفريق العامل في منع حدوث سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي.

وأودّ أن أختتم بياني بالإعلان عن الإنشاء الوشيك لوكالة الفضاء الإسبانية التي ستطبق سياستها الفضائية بالتقيد بالمبادئ التي أوجزتها. يتطلب صون السلام والأمن الدوليين، في أوقات التوترات الخطيرة،

في مجالات محددة. وتعتقد سويسرا أنه يمكن زيادة تطوير العديد من تلك العناصر والنهج وجعلها توثي ثمارها. وفي ضوء اعتماد الجمعية العامة 21 مبدأً توجيهياً لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد عام 2019 والعمل الجاري للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن هذا الموضوع، نود أن نؤكد على أهمية تلك الجهود لأمن الفضاء ونؤكد تكاملها مع عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

السيد سانشيث دي ليرين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.21).

إن الفضاء الخارجي مشاعات عالمية، وفي استخدامها مصلحة للبشرية جمعاء. ويضطلع عدد متزايد من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة بعدد متزايد من الأنشطة في الفضاء الخارجي، مع ما يترتب على ذلك من تأثير متزايد على الأنشطة المضطلع بها على الأرض، سواء كانت ذات طابع مدني أو تجاري أو عسكري. ويتزامن ظهور تلك الجهات الفاعلة الجديدة وتطوير تكنولوجيات جديدة، معظمها تكنولوجيات مزودة الاستخدام، مع بيئة توجد فيها توترات دولية خطيرة. وكل ذلك يعني أن الفضاء الخارجي مزدحم ومتنازع عليه وتنافسي، مع تزايد المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الأصول الموجودة في المدار، وكذلك تلك الموجودة على الأرض.

وتبين الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة أن التفكير في الجانب الأمني للفضاء الخارجي أمر بالغ الأهمية. وهو يجبرنا على الإسراع بجهودنا وتكثيفها لتهيئة بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة للجميع في الفضاء الخارجي. ولا تتفق أنشطة مثل تجارب القذائف المضادة للسواتل مع ذلك الهدف وينبغي إدانتها بأشد العبارات الممكنة. وترحب إسبانيا بالالتزام الذي قطعه عدد متزايد من الدول بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ونرحب بمشروع القرار A/C.1/77/L.62 الذي قدمته الولايات المتحدة والذي

ويظل يساورنا القلق إزاء إمكانية وضع الأسلحة واختبارها واستخدامها واستخدام الأجسام الفضائية كأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد تؤدي تلك الأعمال إلى تصعيد التوترات وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد أيدت ماليزيا باستمرار جميع مشاريع القرارات المقدمة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونكرر التأكيد على الحاجة إلى زيادة تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي وفقاً للقرار 69/75.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن تبني الدول فهما مشتركا لمبادئ السلوك المهدد مقابل السلوك غير المهدد بغية تجنب الحسابات الخاطئة وتصعيد التوترات والنزاعات في الفضاء الخارجي.

ونرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، عملاً بالقرار 231/76 وإدراكاً منا للزيادة في عدد وتنوع الجهات الفاعلة المعنية بالمسائل المتصلة بالفضاء الخارجي، فضلاً عن تطوير التكنولوجيات ذات الصلة، فإننا نؤيد ولاية الفريق العامل مفتوح العضوية المتمثلة في وضع قواعد ومعايير ومبادئ للسلوك المسؤول يمكن أن تسهم في وضع صك ملزم قانوناً.

وتظل ماليزيا ملتزمة بالتصديق على المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي الذي يلتزم بالمبادئ القانونية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 1962 (د-18) لعام 1963، وتبقى منضمة إليها. وفي ذلك الصدد، أقرت ماليزيا سياستها الفضائية الوطنية لعام 2030 ونشرت مؤخراً في الجريدة الرسمية قانون مجلس الفضاء الماليزي لعام 2022، القانون 834، في 25 كانون الثاني/يناير 2022. وسيكفل ذلك القانون الاضطلاع بالأنشطة الفضائية في ماليزيا على نحو مسؤول ومأمون وآمن وممثل للمبادئ التوجيهية الدولية.

وسنواصل الدعوة إلى الاستخدام المستدام للعلم والتكنولوجيا والفضاء الخارجي للأغراض السلمية لصالح رفاه الإنسان وتنميته وبحثه. وتتطلع ماليزيا إلى العمل مع جميع الدول بغية تحقيق تلك الأهداف.

الآن أكثر من أي وقت مضى، منتديات وتدابير تسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة.

السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر (A/C.177/PV.21).

وتؤكد ماليزيا من جديد أهمية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً وضرورة حماية ذلك الميدان لما فيه من مصالح مشتركة للبشرية. إننا نشيد بإسهامات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في النهوض بالتعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وقد اضطلعت تلكما الهيئتان ببرامج لبناء القدرات مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية ومبادرات التعليم في مجال الفضاء. وعملنا كذلك على تعزيز التوافق وقابلية التشغيل المتبادل فيما بين النظم الفضائية العالمية والإقليمية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت.

ويتحتم على المجتمع العالمي أن يواصل، على خلفية المشهد الجيوسياسي والاجتماعي الاقتصادي المتغير باستمرار، تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وتؤمن ماليزيا بالحاجة إلى مزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف الفاعلة في سياق الفضاء الخارجي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المشروعة لجميع الدول في مجالي السلامة والأمن.

وتتطلع الأصول الفضائية بدور مهم في حياتنا اليومية. وقد استفاد المجتمع الدولي استفادة هائلة من التحسينات التي أدخلت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وربط البيانات التي شكلت اقتصادنا العالمي، الذي أصبح ممكناً بفضل التكنولوجيا الفضائية. وعلى هذا النحو، من الحيوي أكثر من أي وقت مضى أن نعمل على منع تسليح الفضاء الخارجي. وما فتئت ماليزيا ثابتة في دعوتنا إلى تجنب السلوك الذي يمكن أن يفسر على أنه تهديدات في الفضاء الخارجي.

وفي ذلك الصدد، تعترف كوريا بأنها من أوائل البلدان التي التزمت بعدم إجراء تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل. كما نرحب بمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع بالذات (A/C.1/77/L.62) ونؤيده. وبالفعل، فإن هذه التجارب أحد أهم التهديدات، لأن استخدام هذه الأسلحة يمكن أن يخلق خطاها يدوم طويلا يمكن أن يعرض للخطر أرواح البشر والموجودات الفضائية، ليس ذلك فحسب، بل يمكن كذلك أن يمنع الآخرين من استخدام المدارات الفضائية في المستقبل. ونعتقد أن ترحيل الالتزامات ودعم مشروع القرار ذي الصلة سيكون الخطوة الأولى نحو وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول.

وينبغي لنا ألا ننسى أبدا الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. ونرحب بعقد مؤتمر نزع السلاح مناقشات في إطار الهيئة الفرعية المنشأة هذا العام، وبأن هذه الهيئة الفرعية تمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريرها، على الرغم من الخلل الخطير في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح نفسه.

وترحب جمهورية كوريا أيضا بالجهود المبذولة من خلال فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك بالتقرير الصادر عن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونعتقد أن تلك الجهود أسهمت بطرق قيمة في تعزيز فهم مشترك أعمق يشمل طائفة من الآراء والنهج.

وفي الختام، تود جمهورية كوريا أن تعيد تأكيد التزامها القوي بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان أن تثبت الأنشطة الفضائية بالفعل في نهاية المطاف أنها تعزز السلم والسلامة والأمن على الصعيد العالمي، وأن يتسنى بالفعل استغلالها وتوجيهها بطريقة تزيد من تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

السيدة باكييتيكيري (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): تزداد المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي أهمية لضمان السلم والأمن

السيد باي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم جمهورية كوريا التزاما راسخا بضمان بيئة فضائية آمنة وأمنة ومستدامة. وعلى الرغم من أننا جميعا نتشاطر هدف صون السلام في الفضاء الخارجي، فإننا نحتاج كذلك إلى مواجهة حقيقة أن هناك آراء متباينة بشأن كيفية بلوغ الهدف المشترك وما ينبغي أن تكون الأولويات الملحة في تلك الجهود الجماعية.

وبالنظر إلى خصائص الاستخدام المزدوج والطبيعة الشاملة لتكنولوجيا الفضاء، ليس من السهل على الدول أن تكون واضحة بشأن نوايا أنشطتها الفضائية ونظم الأنشطة الأخرى. فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات وحتى إلى سباق تسلح. وفي ذلك الصدد، يسمح لنا القراران 36/75 و 231/76، اللذان قدمتهما المملكة المتحدة واعتمدا أغلبية ساحقة في عامي 2020 و 2021 على التوالي، بالتداول بشأن نهج كلي وشامل ضروري للتصدي لمختلف أبعاد التهديدات. إنهما يوفران حيزا لمنصة أكثر تطلعا وعملية المنحى لمعالجة هذه المسألة الملحة باستمرار.

ولذلك، تؤيد كوريا مشروع القرار تأييدا كاملا، وقد شاركت بنشاط في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال العام الماضي. وتعزيزا لتلك الجهود الدولية الجارية، نظمت كوريا مؤتمرا إلكترونيا في أيار/مايو مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومؤسسة العالم الآمن من أجل تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن التهديدات المتعلقة بالمجال الفضائي. وكذلك دعمنا وضع رسم بياني عن الأسلحة المضادة للسوائل بغية زيادة وعي المجتمع الدولي بهذه الأسلحة وأثرها على استدامة الفضاء.

ونتطلع إلى مواصلة العملية في العام المقبل لإيجاد أرضية مشتركة واستخلاص توصيات بشأن السلوكيات المسؤولة. وإذ نواصل رحلتنا نحو المقصد النهائي لمعاهدة أمن فضائي ملزمة قانونا ويمكن التحقق منها بفعالية، فإننا نسلم بأن ترك فراغ المعايير والمبادئ والأنظمة من دون معالجة يمكن أن يكون ضارا بشكل لا رجعة فيه.

المضادة للسوائل مبادرة مثيرة للاهتمام. غير أننا نعتقد أنها يمكن أن تستفيد من مناقشة أكثر تفصيلاً على المستوى التقني مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين. وتؤيد كازاخستان جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ما دامت غير مسببة أو تهدف إلى استهداف أو استبعاد أي دولة معينة أو مجموعة من الدول.

وفي الختام، تود كازاخستان، بوصفها طرفاً فاعلاً دولياً مسؤولاً وملتصاً من جانب واحد بمبادئ وتوجيهات نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، أن تؤكد من جديد أن هدفنا المشترك هو ضمان أن يظل الفضاء مجالاً للتعاون خالٍ من الأسلحة. ونحن على قناعة راسخة بأنه ينبغي ألا يستخدم الفضاء سوى لمنفعة البشرية وتقدمها.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لئن كان مجتمعنا يعتمد بشكل متزايد على النظم الفضائية، فإن بيئة الفضاء الخارجي ظلت تتغير بسرعة، مع تدفق أطراف فاعلة جديدة وتنوع الأنشطة. ونتيجة لذلك، أصبحت المخاطر التي يتعرض لها الاستخدام المستقر والمستدام للفضاء الخارجي اليوم أكثر خطورة من أي وقت مضى، حيث أصبح الفضاء الخارجي مزدحماً ومحل تنازع وتنافس بشكل متزايد.

وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان جهودنا المشتركة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي باعتبار ذلك موقفنا الأساسي الثابت. وقد شاركنا في المناقشات الموضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح وفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي عقدت في عامي 2018 و 2019. وتعلق اليابان أهمية كبيرة على الفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ بموجب القرار 231/76.

ويضيف الطابع المزدوج الاستخدام أو الاستخدام المزدوج الغرض للأجسام الفضائية تعقيداً لتعريف السلاح في الفضاء الخارجي ويجعل

الدوليين، حيث أن الفضاء يوفر فرصاً غير محدودة للاستخدام السلمي والتوسع العسكري على حد سواء - وهذا الأخير يمثل تهديداً خطيراً للبشرية جمعاء.

فقدان بناء الثقة ضرورية في صياغة الاعتبارات والتدابير العامة لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نرى قيمة كبيرة في مشروع القرار A/C.1/77/L.67، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وكذلك تؤيد مشروع القرار A/C.1/77/L.71/Rev.1، بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح في عامي 2008 و 2014. بيد أن العقوبات السياسية والمأزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح قد أعاقحت حتى الآن جميع المحاولات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً.

وتستضيف كازاخستان موقع بايكونور للإطلاق الفضائي في أراضيها وتشارك بنشاط في برامج استكشاف الفضاء بالوسائل السلمية مع روسيا وفرنسا وبلدان أخرى. ونعتقد أن من الحيوي إجراء مزيد من المناقشات بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بإشراك هيئات دولية أخرى معنية بتلك المسألة. ولتيسير بدء تلك المفاوضات، تؤيد مشروع المعاهدة الذي أعدته الصين والاتحاد الروسي بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وكازاخستان، بوصفها بلداً ترأس مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في عامي 2016 و 2017، تعتبر المدونة عنصراً هاماً في نظام عدم الانتشار. كما نشدد على أن انتشار تكنولوجيا القذائف الحساسة يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تشكل المدونة عائقاً أمام الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

وفي ذلك الصدد، فإن الاقتراح الأخير الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن منع تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود

والمخاطر التي تتعرض لها النظم الفضائية وما يمكن أن يكون معايير مقبولة لأنشطة الفضاء الخارجي المسؤولة.

وفي الختام، تود اليابان أن تعيد تأكيد التزامها القوي بضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستقرارها واستدامتها.

السيد باديا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21).

يجب ألا يصبح الفضاء الخارجي ولا يمكن أن يصبح مسرحا للعمليات العسكرية. ويقع على عاتق الدول الأعضاء واجب النهوض باستخدامه على نحو مسؤول للأغراض السلمية البحتة. إننا نعارض تطوير سباق تسلح في الفضاء الخارجي والصقل المستمر للأسلحة الفضائية ووجود المواد الحربية في الفضاء ووضعها فيه. ونرفض أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها في الفضاء الخارجي. ولا يمكن استخدام تكنولوجيا الفضاء كوسيلة لانتهاك سيادة الدول. ويساورنا القلق إزاء الشبكة الكبيرة من سواتل التجسس الموجودة، التي لا تتفق مع سلام الشعوب وتنميتها وتظل تزحم المدار الثابت بالنسبة للأرض بالحطام الفضائي.

وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي. ونؤيد التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف تنص على منع ونشر الأسلحة في الفضاء واعتمادها في وقت مبكر. وينبغي أن يحظر هذا الصك أيضا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل أو الأجسام الفضائية الأخرى.

ويشكل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح أساسا جيدا للمفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا.

ونؤيد ونناصر سياسة عدم البدء بنشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الشفافية الطوعية وتدابير بناء الثقة في هذا المجال هامة، ولكنها ليست بديلا عن اعتماد صك ملزم قانونا.

من الصعب تفسير النوايا الكامنة وراء بعض أنشطة الفضاء الخارجي والتحقق منها. وبعبارة أخرى، من الصعب التمييز بين الأنشطة المدنية والأنشطة العسكرية أو الأعمال المرتكبة بدافع عمل الخير أو الخبث.

والمجتمع الدولي مطالب بتطوير الأفكار والنهج التي تمكننا من التغلب على تلك التحديات. وتشدد اليابان على ضرورة تعميق المناقشة بشأن السلوك المسؤول والتوصل إلى فهم مشترك لأنماط السلوكيات المسؤولة أو غير المسؤولة التي يمكن أن تستمر واقعا في مواجهة الظروف المتغيرة. وفي ذلك الصدد، أعلنت اليابان في أيلول/سبتمبر التزامها بعدم إجراء تجارب إطلاق قذائف مدمرة مباشرة الصعود مضادة للسواتل. وتشارك اليابان أيضا في تقديم مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة إلى هذه اللجنة في ذلك الصدد (A/C.1/77/L.62). وتنتظر اليابان إلى عمل الفريق العامل مفتوح العضوية المذكور آنفا على أنه سبيل عملي للمضي قدما في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم إسهامات استباقية في المناقشة من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي بيئة آمنة ومأمونة ومستقرة ومستدامة.

وتشدد اليابان كذلك على أهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة بوصفها تدابير عملية وقصيرة الأجل لزيادة الثقة ومنع سوء الفهم وسوء التقدير في أنشطة الفضاء الخارجي، التي تشمل حاليا طائفة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. ونعتقد أنه لا بد من إعادة التأكيد على أهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سبل ووسائل الحد من الأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية. وكوسيلة لتمهيد الطريق في ذلك الاتجاه، تنهض اليابان بتدابير الشفافية وبناء الثقة الواردة في توصيات تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2013، وهي فعالة فيما يتعلق بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعتقد اليابان كذلك أن هيئة نزع السلاح يمكن أن تسهم في ذلك المسعى. إن إجراء المزيد من المناقشات بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة وبشأن كيفية الحد من التهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية يساعد الدول على تعميق التفاهم المتبادل و يتيح لها أن يكون لديها فهم أعمق للتهديدات

قانوني ملزم ومناسب يضمن تطلعات جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التمتع بهذا التراث المشترك. وكذلك، إذ نعمل من أجل وضع صك دولي لتنظيم هذه المسألة، نعتبر أن من الأهمية بمكان اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة بشأن الفضاء الخارجي ومراعاة المبادئ التوجيهية وقرارات الأمم المتحدة القائمة بشأن الموضوع.

ولا يسعنا في ذلك الصدد إلا أن نشير إلى دعمنا للعمل الذي اضطلع به هذا العام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ بموجب القرار 231/76، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر 2021، على أساس أنه إسهام ملموس في تحديد التهديدات الماثلة والجارية والمستقبلية، فضلا عن الإجراءات والأنشطة التي يمكن اعتبارها غير مسؤولة. كما إنه يعمل على تحديد تدابير لمنع نشوب نزاعات في الفضاء الخارجي. وأخيرا، وعلى نحو بالغ الأهمية، فإنه يشكل أيضا مدخلا في عملية التوصل إلى صك دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وكما هو معروف جيدا، فإن أحد أركان معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 هو التعاون الدولي في قطاع الفضاء. وفي ذلك الصدد، اضطلعت باراغواي بأنشطة أسفرت عن تقدم كبير في تطوير الفضاء، بفضل التعاون الدولي، حيث أبرمت أكثر من 70 اتفاق تعاون على الصعيدين الوطني والدولي، وأبلغت الأمم المتحدة بأنشطتها الفضائية. ويشمل ذلك تسجيل أول ساتل باراغواي، غوارانيسات-1، وتفعيل الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى في مناسبتين، مما أتاح الوصول إلى البيانات الساتلية مجانا من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجال الحد من أخطار الكوارث والمعونة الإنسانية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جمهورية باراغواي دعمت وشاركت، في عام 2021، في صياغة الاتفاقية المنشئة لوكالة الفضاء لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - كمنظمة دولية لها هويتها القانونية الخاصة - للعمل كآلية إقليمية للتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

ويجب احترام الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز وفي الاستفادة من التعاون في التدريب ونقل التطبيقات والتكنولوجيا الفضائية. ويجب أن تسهم تكنولوجيات الفضاء في تحقيق التطلعات الحقيقية لجميع الشعوب من أجل السلام والتنمية وفي تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقع على عاتق الأجيال الحالية واجب أخلاقي بالحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للبشرية وتعزيز استخدامه السلمي لصالح الأجيال المقبلة.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): تكرر باراغواي، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي وطرفا فاعلا ودولة جديدة في مجال الفضاء، تأكيد اعترافها بالحقوق والالتزامات الناشئة عن الاستخدام السلمي الحصري للفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وفقا للقانون الدولي، وباستخدامه المستدام لمنفعة البشرية جمعاء، مهما كان مستوى تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي أو التكنولوجي.

وتمضي باراغواي قدما في تطوير تطبيقات الهندسة الفضائية ورصد الأرض على السواء، مع التركيز على بناء القدرات من أجل تنفيذ برنامج فضائي محلي ومستدام. إننا نؤيد تأييدا تاما مبادئ معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والتي أصبحت منذ عام 2016 جزءا من النظام القانوني الوطني، عملا بخطة باراغواي التنموية الوطنية لعام 2030 وسياسة باراغواي الفضائية السارية منذ عام 2019، ومبادئها هي بناء القدرات والتنمية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي للبلد.

كما تعيد باراغواي تأكيد موقفها بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وازعة في اعتبارها أن الفضاء الخارجي يمكن أن يصبح مسرحا للنزاع المسلح، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشدد، في ذلك الصدد، على ضرورة التوصل إلى نظام

ونسلم الضوء على الحاجة الملحة إلى التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب تجنب تطوير واختبار النظم المضادة للسواتل وخلق حطام طويل العمر. ونعرب عن قلقنا إزاء التداخل والنشاط السيبراني الخبيث الموجه إلى سواتل الملاحة والاتصالات.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإننا نشيد بمشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة، التي تهدف إلى تعزيز الإطار الدولي القائم المطبق على الفضاء الخارجي بغية التصدي بفعالية لشواغل أمن الفضاء وأوجه التقدم التكنولوجي السريع. وبطبيعة الحال، ينبغي ألا يعوق أي من هذه التدابير حصول الدول النامية الكامل على فوائد استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وأخيراً، نؤيد مواصلة تطوير وتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعتبر جمهورية بيلاروس منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي إحدى الأولويات العليا في ميدان الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ونعيد تأكيد دعمنا للتنفيذ التدقيق للصكوك القانونية الدولية القائمة التي تنظم أنشطة الدول في مجال الفضاء الخارجي ولإضفاء الطابع العالمي عليها وتطويرها.

وعلى وجه الخصوص، تشدد بيلاروس على أهمية المبادرة المتعلقة بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم تلك المبادرة. فالدعم العالمي لهذه المبادرة سيضمن ألا يكون هناك نشر ثان لهذه الأسلحة. وتتوه بيلاروس إلى الحاجة إلى التنسيق بين المنابر القائمة، بما في ذلك اللجنتان الأولى والثانية، بغية تجنب الازدواجية وتخفيف عبء جداول أعمال الهيئات ذات الصلة بشأن المسائل التي لا تهمها مباشرة.

لقد انقضى عام آخر شهدنا فيه تطور الحالة باتجاه تطوير أكثر نشاطاً لتكنولوجيات الأسلحة القادرة على مهاجمة الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو القيام بعمليات قتالية أخرى في الفضاء الخارجي. فالعالم على شفا سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد،

ومفهوم أن التعاون الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات وتحديد البرامج والمشاريع المشتركة، ضمن مبادرات أخرى، أدوات تكتسي أهمية أساسية على الطريق نحو بناء الثقة والتآزر من أجل فهم وقياس الفوائد التي يمكن أن تجلبها علوم وتكنولوجيا الفضاء لتنمية بلداننا وشعوبنا تنمية مستدامة.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.21).

إن الفضاء الخارجي وتهديداته وتحدياته لا تعرف حدوداً، ومن الضروري والحتمي تضافر الجهود نحو مسار مشترك يسمح لنا بالمضي قدماً بطريقة ملموسة. وكما أشرنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.3)، تدعو شيلي إلى وجود معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول لمنظومات الفضاء، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونشدد على ضرورة الحفاظ على الفضاء الخارجي لاستكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية، ونؤكد من جديد هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي إيلاء الاعتبار للتهديدات الحالية والمقبلة التي تشكلها الدول على المنظومات الفضائية وعلى الأفعال والأنشطة والإغفالات التي يمكن اعتبارها غير مسؤولة.

إننا ندرك التصورات المختلفة للتهديدات التي تتعلق بطبيعة وخطر الضرر البيئي الناجم عن الفضاء الخارجي، مثل تلك التي قد تتجم عن تدمير السواتل، بما في ذلك تجارب إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. وكذلك لا يمكننا أن نسمح بسلوك عدائي يؤدي إلى تعطيل النظم الفضائية، مع زيادة خطر التصعيد وفي غياب الشفافية وتدابير بناء الثقة، ولا بسلوك قد تكون له عواقب على أمن الناس والممتلكات. ونؤكد من جديد أن التهديد الرئيسي هو نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. فيجب تجنب هذا الخطر، لأن الفضاء الخارجي لا يمكن أن يصبح منصة انطلاق للعدوان والحرب أو مكاناً للتهديد وضمان التفوق والسيادة.

الخارجي للأجيال المقبلة. ونرى أن من الضروري مواصلة تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بشأن الأعمال والمداولات الجارية في مختلف المحافل المتعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع - بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية - استنادا إلى مجال وولاية كل، بغية زيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة وتعزيز الحوار الدولي وتبادل المعلومات بين الدول.

ومن المهم أيضا العمل على اعتماد تدابير طوعية، مثل المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات والشفافية وتدابير بناء الثقة وتدابير الحد من المخاطر ومعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول. وانطلاقا من ذلك الاقتناع، أيدنا إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في عام 2021. ونعرب عن تقديرنا لقيادة وجهود الرئاسة الشيلية للفريق تحت قيادة السفير هيلموت لاغوس كولر. ونقدر العمل الذي يُضطلع به في ذلك الإطار وسنواصل المشاركة البناءة فيه.

ونرحب كذلك بكون أن هيئة نزع السلاح - وهي الهيئة التداولية الأساسية في إطار آلية نزع السلاح - تمكنت بعد أربع سنوات من عقد دورة موضوعية والنظر، كجزء من جدول أعمالها، في إعداد توصيات لتعزيز ممارسة وتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونود أن نشدد على أن المناقشة بشأن قواعد معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، فضلا عن الاتفاقات اللاحقة بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ينبغي أن تجرى على الصعيد المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 تحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، فإن هناك فراغا قانونيا يحتاج إلى معالجة، لا سيما فيما يتعلق بأوجه التقدم التكنولوجي والاستخدام المحتمل لأنواع أخرى من الأسلحة التي لا تندرج ضمن تلك الفئة.

أصبحت الدعوة إلى سد الثغرات القانونية القائمة بشكل وقائي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى صياغة معاهدة دولية تحظر تسليح الفضاء الخارجي.

ونعيد تأكيد تأييدنا لمشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وبيلاروس واثقة من أن مشروع المعاهدة يمكن أن يكون أنسب أساس لبدء المفاوضات بشأن الصك القانوني الدولي ذي صلة.

السيدة كوينترو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يجب تطبيق التطورات التكنولوجية لصالح البشرية ولتحقيق مقاصدنا وأهدافنا المشتركة على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وبتقيد صارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويمتد ذلك إلى جميع مجالات ومدارات النشاط، سواء كانت مادية أو افتراضية، وبالتالي ينطبق على كل من الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. وقد أسهمت تكنولوجيا الفضاء الخارجي في تغيير أسلوب حياة البشرية بفضل تطبيقاتها في إدارة المعلومات والاتصالات والملاحة والبحوث، وكذلك في عدد متزايد بسرعة من المجالات الأخرى، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن. ومع تقدم تكنولوجيا الفضاء الخارجي، تتقدم أيضا شواغل الدول من أن أوجه التقدم التكنولوجي هذه يمكن أن تقوض أمنها ومصالحها الوطنية والعالمية. ولذلك تتخذ الدول تدابير للتصدي لأوجه الضعف هذه. ولئن كان من الضروري، في ذلك الصدد، ضمان حصول جميع الدول على فوائد تكنولوجيا الفضاء، فإن الأمر يتطلب أيضا إطارا تنظيميا دوليا محدثا، وكذلك تدابير لبناء الثقة وتعاون.

وتعيد كولومبيا تأكيد موقفها المبدئي والتزامها باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية حصرا. ونشدد على ضرورة اعتماد تدابير لضمان الاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة في الفضاء الخارجي، ونتشاطر أيضا الشواغل المتعلقة بسباق تسلح محتمل. ويلزم تركيز الجهود على تجنب هذا السيناريو والحفاظ على بيئة الفضاء

عن التهديدات التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الأرضية ووصلات البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات الفاعلة من غير الدول قادرة أيضا على تهديد الموجودات والنظم الفضائية، ولا سيما من خلال الهجمات الحاسوبية. ومن الواضح أن المخاطر الفضائية آخذة في الازدياد وستستمر في الازدياد مع تفاقم الازدحام المداري. ولا يزال يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تطوير وانتشار الأسلحة المضادة للسواتل، سواء نشرت من المدار أو أطلقت من الأرض. وهناك مخاطر خاصة مرتبطة بتلك الأسلحة، بما في ذلك توليد حطام طويل العمر. وبصرف النظر عن الآثار المباشرة المحتملة لهذه الأنشطة، فإن تطوير واختبار هذه النظم أمر خطير ومزعزع للاستقرار إلى حد كبير ويمكن أن يؤدي إلى تدني الثقة بين الأطراف. وفي ذلك الصدد، ندين إجراء الاتحاد الروسي تجربة سلاح مدمر مباشرة الصعود مضاد للسواتل ضد كوزموس 1408، وهو أحد سواتله، مؤديا إلى تدميره بقذيفة. فينبغي ألا تطلق أي دولة أسلحة مضادة للسواتل. وتؤيد أيرلندا اتباع نهج شامل في إطار النظام المتعدد الأطراف يمكن أن يسفر عن قواعد ملزمة قانونا بشأن منظومات الأسلحة هذه.

ويساور أيرلندا القلق إزاء الهجمات الحاسوبية والتشويش والتدخلات الكهرومغناطيسية الأخرى أو أسلحة الطاقة المباشرة التي يمكن أن تؤثر على استخدام الموجودات الفضائية أو تضعف خدمات السواتل المستهدفة لمستعمليها ومحطاتها الأرضية. وتعتبر أيرلندا هذا السلوك غير مسؤول، لأنه يعرض أمن الأشخاص والممتلكات للخطر. وإذا أردنا تيسير الوصول المنصف إلى الفضاء الخارجي، فإننا نحتاج إلى التزام أقوى بتجنب التدخل الضار المحتمل في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. ولكي يكون تنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ فعالا، يجب أن تكون هناك ثقة بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء. وتؤيد أيرلندا الشفافية الطوعية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتؤيد زيادة تعاون الدول فيما بينها فيما يتعلق بمراقبتها الفضائية وتعقبها وخدماتها للتوعية بالأوضاع الفضائية. ونظرا لطبيعة الاستخدام المزدوج للموجودات الفضائية، فإننا نعتبر أيضا بعض الإجراءات أو الإغفالات المتعلقة

وأخيرا، شاركت كولومبيا مشاركة بناءة في المنتديات والمناقشات المتعددة الأطراف التي تتناول أمن أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها. ونثق بأنه بالإرادة السياسية والحوار والجهود المشتركة، يمكننا أن نحافظ على الفضاء الخارجي كما كان في الأصل - بيئة سلمية ضرورية لازدهار الحياة على كوكبنا، بيتنا المشترك.

السيد برادي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.21).

تلتزم أيرلندا التزاما راسخا بالحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة وبالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف للجميع. وعلى هذا النحو، فقد كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشارك وتتخبط مع جميع الدول الأعضاء في الدورتين اللتين عقدتا حتى الآن للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، بموجب القرار 231/76. إن الفضاء الخارجي منفعة عالمية مشتركة، ومن ثم فإنه يتطلب قواعد عالمية. ويجب الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي وفقا للقانون الدولي. ويشكل ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدات الأمم المتحدة المبدئية المتعلقة بالفضاء الخارجي، ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي نفسها، والقانون الدولي الإنساني حجر الزاوية في القانون الدولي المنطبق على الفضاء الخارجي.

إن النظم الفضائية، ولا سيما سواتل الملاحة والاتصالات، ضرورية لحسن سير عمل البنية التحتية المدنية الحيوية. وكما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر محقة، فإن هذه النظم تمكن من توفير الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون لبقائهم على قيد الحياة، مثل الإمدادات الغذائية والمياه والكهرباء والصرف الصحي وإدارة النفايات والاتصالات السلكية واللاسلكية والرعاية الصحية. كما إنها ضرورية لإحراز تقدم في مكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون للسلوك غير المسؤول الذي يؤثر على هذه النظم عواقب إنسانية كبيرة وتهدد المكاسب الإنمائية.

ولا تنشأ التهديدات لأمن الفضاء في الفضاء فحسب، بل يمكن أن تأتي من الأسلحة والقدرات القائمة على الأرض، فضلا

فعلى الرغم من أن الفضاء الخارجي مدرج رسمياً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عام 1985، لم ينجح المجتمع الدولي بعد في التفاوض على اتفاق بشأن حظر جميع أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهذا الحظر أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويشير الكرسي الرسولي بجزم إلى أن دولاً مختلفة أنفقت موارد على البحث عن الأسلحة المدارية والفضائية وتطويرها واختبارها. وهذه التطورات لا تهدد بحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فحسب، ولكنها تعوق أيضاً الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بما في ذلك التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ذات البعد العسكري، مثل الاتصالات والمراقبة ورصد الأنشطة على الأرض والتنبؤ بالطقس، فضلاً عن التحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة.

ومع تزايد عدد الأجسام المدارية بالآلاف والتخطيط لنشر المزيد منها، أصبح الفضاء الخارجي بيئة أكثر هشاشة على نحو متزايد، مع تزايد خطر الاصطدامات وخلق حطام طويل الأمد. ويلاحظ الكرسي الرسولي مع القلق، في ذلك الصدد، أن عدة دول أجرت تجارب لأسلحة مضادة للسواتل أحدثت سحبا من الحطام، معرضة الأجسام الفضائية للخطر. ومثل هذا الاختبار على أي ارتفاع لا يتوافق مع رعاية دارنا المشتركة. ولذلك، فإننا نرحب بحقيقة أن اللجنة الأولى تنتظر في اعتماد مشروع قرار ينص على وقف اختياري لهذه التجارب (A/C.1/77/L.62). ويعتقد وفد الكرسي الرسولي أن أي اتفاق متعدد الأطراف بشأن الامتناع عن إجراء تجارب القذائف ذات الصعود المباشر ينبغي أن تدعمه تدابير أخرى للشفافية وبناء الثقة. وفي ذلك الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بكل من نظر هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تدابير الشفافية وبناء الثقة بشأن الفضاء الخارجي وبعقد اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في جنيف.

فصياغة تدابير ومعايير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي لا تحول دون وضع اتفاق ملزم قانوناً يحظر تسليح الفضاء الخارجي

بالمعلومات والعمليات - مثل إجراء عمليات الالتقاء التي تؤثر على النظام الفضائي لدولة أخرى من دون موافقة مسبقة من تلك الدولة أو دعمها عن علم - إجراءات غير مسؤولة.

وأخيراً، تواصل أيرلندا التأكيد على أهمية مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في مناقشاتنا، بمن فيهم الباحثون والأكاديميون والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والقطاع التجاري. ويمكن لمناقشاتنا أن تستفيد من المعرفة والخبرة التقنيتين القيمتين اللتين يجلبهما أصحاب المصلحة هؤلاء إلى طاولة المفاوضات. ويجب علينا أن نعمل بشكل جماعي لجعل الفضاء أكثر أمناً وأماناً واستدامة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور كويرغيتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): لقد واصل الكرسي الرسولي، على مدى العقود القليلة الماضية، متابعة المناقشة بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي باهتمام. وفي الواقع، قال البابا بيوس الثاني عشر إن الجهد المشترك للبشرية جمعاء نحو غزو سلمي للكون يجب أن يسهم في طبع شعور أكبر بالمجتمع والتضامن على وعي الناس، حتى يشعر الجميع بشكل أعمق بأنهم جزء من عائلتنا العظيمة. فالفضاء الخارجي هو في الواقع جزء من بيتنا المشترك، وعلى جميع الدول واجب حمايته بمسؤولية بوصفها راعية للأجيال الحالية والمقبلة.

وقد نجا الفضاء الخارجي حتى الآن من وضع الأسلحة ونشرها. ويعتقد الكرسي الرسولي أن من الضروري أن يظل الفضاء الخارجي خال من العسكرة بشكل دائم وأن يُحافظ عليه للأغراض السلمية لصالح الجميع. وقد كفلت ذلك جزئياً معاهدة الفضاء الخارجي، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1967، بعد 10 سنوات فقط من إطلاق أول ساتل إلى المدار، والتي تحظر على الدول وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الفضاء الخارجي أو على الأجرام السماوية، أو وضعها في مدار حول الأرض. ومع ذلك، فإن التحديات معروفة جيداً.

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د-10/2) ومؤداها أن اعتماد تدابير نزع السلاح ينبغي أن يتم بطريقة منصفة ومتوازنة تكفل حق كل دولة في الأمن، ولا ينبغي لأي دولة بمفردها أو مجموعة من الدول أن تحصل على مزايا تجعلها متفوقة على غيرها في أي مرحلة. وترفض حركة عدم الانحياز رفضاً قاطعاً أي تسييس لعمل مؤتمر نزع السلاح، وتحض الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لنظامه الداخلي وأساليب عمله المتفق عليها.

تشدد أيضاً حركة عدم الانحياز على أهمية ووجاهة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بفضل عضويتها العالمية، وبوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح للنظر في مختلف المسائل في مجال نزع السلاح وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. وتدعو أيضاً حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين الهيئة من الاتفاق على توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد رحّبت حركة عدم الانحياز بعقد الدورة الموضوعية للجنة نزع السلاح في الفترة من 4 إلى 21 نيسان/أبريل 2022 وتؤكد دعمها الكامل لعملها، الذي ينبغي تكثيفه من خلال تنشيط إرادتنا السياسية الجماعية بهدف تحقيق نتائج ذات مغزى يمكن أن تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونتطلع إلى عقد دورتها لعام 2023، آمليين أن تتمكن الهيئة من الوفاء بولايتها بالاتفاق على توصيات موضوعية واعتمادها.

إن حركة عدم الانحياز، من جانبها، على استعداد للمشاركة البناءة في النهوض بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، فضلاً عن سبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح. ونشدد على أهمية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، تتيح الفرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر انسجاماً مع الحالة الدولية الراهنة. ومن شأنه أيضاً أن يساعد على تعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لصالح القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة

والأسلحة التي تهدد الأجسام الفضائية، بل إنها ترسي الأساس لذلك، مما يساعد على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ويضمن بشكل قاطع أن يظل النشاط في تلك البيئة المشتركة متجذراً في التعاون لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا من فورنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)". وكما تقرر سابقاً، سنستمع إلى جميع البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد في الساعة 18/00.

تبدأ اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح".

السيدة كريستانتى (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يساور حركة عدم الانحياز القلق إزاء استمرار تآكل تعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وحركة عدم الانحياز مصممة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في تلك المجالات، والنهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، فإن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدف مشترك. واستناداً إلى النظام الداخلي للآلية وأساليب عملها القائمة، أنتجت تلك الآلية معاهدات ومبادئ توجيهية بارزة. وترى حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها إلى مؤتمر نزع السلاح للاتفاق، بتوافق الآراء، على برنامج عمل متوازن وشامل بدون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول. وفي ذلك الصدد، تؤكد مجدداً حركة عدم الانحياز أهمية المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى

اللجنة الأولى، بغية ضمان تمكن آلية نزع السلاح من تحقيق إمكاناتها بالكامل لتعزيز السلم والأمن العالميين.

السيد الطائي (العراق): في البداية، تعرب المجموعة العربية عن تأييدها للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن مساعي المجموعة العربية لضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وتلك هي أولويتنا العليا في جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والأمن الدولي، على النحو المعتمد في الوثيقة الختامية (القرار د-2/10) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والمعقودة في عام 1978. وتود المجموعة العربية أن تذكر مجدداً اللجنة بأن أنشطة وآليات نزع السلاح في الأمم المتحدة تستند حصراً إلى تلك الدورات الاستثنائية، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تركز لهذا الغرض. وتتطلع مجموعتنا إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونأمل من تلك الدورة التوصل إلى نتائج ملموسة تعالج مختلف التطورات على الساحة الدولية فيما يتعلق بالتهديدات المتزايدة للأمن الدولي.

وتؤكد المجموعة العربية أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شاركت المجموعة بهمة في مفاوضاتها، تمثل مصدراً جديداً للقانون الدولي العرفي الذي يحكم نزع السلاح. إن وجود الأسلحة النووية وحيازتها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، تتعارض مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

وتشكل أيضاً تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين. وتأسف المجموعة العربية لعدم الاتفاق على وثيقة ختامية في المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي 2015 و 2022، الأمر الذي ألقى بظلاله على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر

التقليدية وتخفيضها. وفي هذا الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بتأييد الجمعية العامة لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح (A/AC.268/2017/2)، وترحب بتوصياته الموضوعية. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضاً على ضرورة الاستمرار في المشاورات بشأن الخطوات التالية لعقد دورة استثنائية رابعة.

تشعر حركة عدم الانحياز بقلق عميق إزاء استمرار عدم التمثيل الكافي لبلدان حركة عدم الانحياز في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتطلب إلى الأمين العام والممثل السامي اتخاذ خطوات لضمان التمثيل السليم والمتوازن والعاقل في ذلك المكتب. وتدعو إلى الشفافية والتطبيق الصارم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة في تكوين أي أفرقة من الخبراء الحكوميين تُستحدث في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضاً على أهمية الشفافية والانفتاح في عمل هذه الأفرقة.

وفي إطار المجموعة قيد النظر، تقدم حركة عدم الانحياز مشروع قرارين، وسترحب بتأييد الجميع لهما. الأول معنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح" (A/C.1/77/L.9) والثاني معنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" (A/C.1/77/L.6).

أخيراً، تلاحظ حركة عدم الانحياز مع القلق الاتجاه المتزايد نحو تقديم مقترحات متنافسة تتناول نفس المواضيع في إطار نفس بنود جدول الأعمال، وتشدد على أن ذلك يمكن أن يقوض مصداقية واتساق نتائج آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدائها. ويمكنها أيضاً أن تبعث بإشارات مربكة إلى الدول الأعضاء والأمانة العامة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ القرارات ذات الصلة. وتشجع حركة عدم الانحياز جميع الدول الأعضاء على التعاون بطريقة بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع ذات الصلة حفاظاً على مبادئ وأهداف الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونحث جميع البلدان على العمل معا بتعاون وإظهار التزامها السياسي بشكل ملموس، بما في ذلك هنا في

في الختام، تود المجموعة العربية أن تشيد بالبحوث التي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتشير إلى أهمية تناول بحوث المعهد للمساائل ذات الأولوية لجميع الدول الأعضاء بطريقة متوازنة وألا يعطي الأولوية لمصالح البلدان المانحة وحدها.

السيد سميث (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن موضوع آلية نزع السلاح.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن البيئة الأمنية الراهنة للمجتمع الدولي التي تتطوي على التهديد الوجودي مع زيادة الاستفزات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الجيوسياسي. والأمم المتحدة لديها دور حاسم تؤديه في القضاء على الأسلحة النووية. لذلك، تؤكد الجماعة الكاريبية من جديد أهمية مبادرتنا الإقليمية فيما يتعلق بجدول أعمال آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك من خلال اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وتود الجماعة الكاريبية أن تبرز أهمية الحفاظ على الزخم بشأن التقدم المحرز في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن تأييدنا لقرار عام 2022 باعتماد مقرر بشأن عمل المؤتمر هذا العام، والذي أنشأ خمس هيئات فرعية للمضي قدماً بعمله الموضوعي بشأن جميع بنود جدول الأعمال بطريقة شاملة ومنصفة. بيد أن الجماعة الكاريبية تشعر بخيبة أمل لعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، مما أبقى المؤتمر في طريق مسدود لأكثر من عقدين. ونرحب بالاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار المؤتمر، ونشجع الوفود على الالتزام بإحراز تقدم في المناقشات الحيوية لنزع السلاح.

تشيد الجماعة الكاريبية بقيام هيئة نزع السلاح بعقد دورتها الموضوعية في نيسان/أبريل من هذا العام، بعد توقف دام ثلاث سنوات. ويسرنا أن نلاحظ اعتماد مشروع التقريرين بتوافق الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة

من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن تدابير واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة معاهدة عدم الانتشار من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء التام على الأسلحة النووية، وتحقيق الطابع العالمي للمعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤكد مجدداً المجموعة العربية أهمية تمكين مؤتمر نزع السلاح من القيام بدوره باعتباره المحفل الوحيد الذي أنشئ خصيصاً للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، وتؤكد أيضاً أن الجمود الحالي في عمله لا يُعزى بالضرورة إلى اختلال آليات المؤتمر، بل إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض البلدان. وعليه، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الإسراع في تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته التفاوضية، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. وترى المجموعة العربية أن المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تتسق مع الأهداف والأولويات المتفق عليها دولياً في ذلك الميدان. ولا يجوز التعامل مع أحدها قبل الاتفاق بشأن الخطوات التنفيذية للقضاء على الأسلحة النووية، وليس بالتركيز على فرض التزامات جديدة بعدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي الكامل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاختلالات بين التزامات الدول النووية في مجال نزع السلاح النووي من جهة، والالتزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال عدم الانتشار، من الجهة الأخرى.

رحبت المجموعة العربية بعقد اجتماعات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة يومي 4 و 21 نيسان/أبريل 2022، وتأمل في أن تعتمد الهيئة التوصيات النهائية بتوافق الآراء في العام المقبل، نظراً لفشل الهيئة المؤسف منذ سنوات في اعتماد التوصيات النهائية من خلال فريقها العامل المعني بنزع السلاح النووي. لقد بذلت المجموعة العربية جهوداً كبيرة للتوصل إلى نتائج قائمة على توافق الآراء، وأدت دوراً بناءً، خاصة في سياق المبادرات المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وموظفي إنفاذ القانون من أبناء جامايكا على كيفية إجراء تحقيقات في الأسلحة النارية تراعي الفوارق بين الجنسين. وأخيراً، وبعد سلسلة من الجلسات التمهيدية ومناقشات المائدة المستديرة التي نظمها مركز الأمم المتحدة للإعلام والرقابة على الأسلحة النارية، تمكنت هايتي هذا العام من الانتهاء من إعداد خطة عملها الوطنية وتقييم خط الأساس لخريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بطريقة مستدامة لمنطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بحلول عام 2030.

بالمثل، تشيد الجماعة الكاريبية بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعادة وضع الضمانات وبيانات رصد الإشعاع التي مكّنت الدول الأعضاء من توفير معدات الحماية الحيوية لأوكرانيا. ونشيد أيضاً بعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على بحوثه المستقلة بشأن نزع السلاح التي تبقي الدول على علم بالمعلومات المتعلقة بنزع السلاح. وتعتبر الجماعة الكاريبية أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أدوات ذات أهمية حيوية في بناء الثقة وتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، نعزّز بالدول الأطراف في معاهدة ثلاثيوكو، ونشجع الدول على مواصلة دعمها للقرار الذي يصدر كل ثلاث سنوات بشأن المعاهدة. وتؤكد مجدداً أيضاً الجماعة الكاريبية دعمها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ويشرفنا أن نبليغ اللجنة بأن بربادوس وهايتي وقعتا على المعاهدة هذا العام، وبذلك بلغ مجموع عدد الدول الموقعة على الجماعة الكاريبية 11 دولة، منها 10 بلدان أطراف فيها.

وتقر الجماعة الكاريبية بالإسهامات القيمة للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، في تعزيز السلم والأمن.

ونود أيضاً أن نشدد على ضرورة المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في صناعة الأسلحة، خاصة ونحن نحاول الاستجابة لظهور تكنولوجيات الأسلحة الجديدة والناشئة. لقد أنجز قدر كبير من العمل، ونؤيد المبادرات. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى العمل الجماعي اللازم لبناء عالم ينعم بمزيد من الأمن والسلام.

ذات الصلة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن الملهم حقاً أن الدول الأعضاء أظهرت جهداً متضافراً لتعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف على الرغم من المشهد الدولي المرهق للتسلح.

نعرب عن امتناننا للمثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، ومكتبها، على تنسيق مبادرات نزع السلاح القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعرب الجماعة الكاريبية أيضاً عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، الذي يهدف إلى تطوير المعرفة وزيادة الخبرة، ليس في مجال نزع السلاح فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بشواغل الدول إزاء الأمن الدولي. وما زالت منطقتنا تستفيد من البرنامج.

تدرك الجماعة الكاريبية أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمر في غاية الأهمية، ولا سيما الهدف 16، الذي يحض على السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نزع السلاح يسد الفجوة بين السلام والتنمية المستدامة. وتعتمد الجماعة الكاريبية على التعاون الإقليمي والدولي لإنجاز ذلك. ونشيد بالإسهامات الرائعة لمنطقتنا التي قدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الاضطلاع بالعديد من الأنشطة التقنية والقانونية والتدريبية لدعم الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وصكوك عدم الانتشار والتقيّد بالمعايير الدولية. إن الدعم المستمر الذي يقدمه مركز الأمم المتحدة للرقابة المالية إلى دول الجماعة الكاريبية مشجع ومفيد على حد سواء، كذلك فإن التركيز الشامل للمركز على نوع الجنس وخطة عام 2030 جدير بالملاحظة بقدر كبير.

في العام الماضي، استفادت دول الجماعة الكاريبية، مثل بربادوس وجزر البهاما وغرينادا، من التدريب على استعادة الأرقام المتسلسلة للأسلحة النارية. وبالمثل، نعرب أيضاً عن تقديرنا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تقديم دورته ومجموعة أدواته للصب المزدوج إلى ترينيداد وتوباغو وعلى تدريب أكثر من 20 من خبراء الطب الشرعي

أولية يمكن التحقق منها. والاختبار غير المسؤول للقذائف المدمرة المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر يهدد بيئة الفضاء الخارجي. لكن بيان روسيا مضلل بشكل كبير. أظهر اختبار العام الماضي بوضوح أن روسيا تطور بالفعل صاروخا مضادا للأقمار الصناعية. وإذا كانت روسيا مهتمة جدا بجوانب تطوير وإنتاج هذه المسألة، أمل أن تقدم لنا جميعا تأكيدات ملموسة بأنها لا تطور أو تنتج قذائف أرضية مضادة للسواتل.

أخيرا، قالت روسيا إن الحطام الناتج عن الاختبار لا يشكل تهديدا لأي أقمار صناعية. هذا غير صحيح على الإطلاق. وفي يوم الاثنين الماضي، 24 تشرين الأول/أكتوبر - أي قبل يوم من بدء هذه المناقشة - اضطرت محطة الفضاء الدولية مرة أخرى إلى المناورة بعيدا عن الحطام الناجم عن التجربة الروسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر. لا يتم نقل المحطة الفضائية باستخفاف ولا يحدث هذا إلا عندما يكون هناك خطر كبير على حياة رواد الفضاء في المحطة الفضائية. وهذه هي المرة الثانية هذا العام التي نضطر فيها إلى نقله بسبب حطام ناجم عن اختبار روسيا المضاد للسواتل.

أما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به زميلنا الصيني، فأود فقط أن أشير إلى أن الصين لديها بالفعل نظام تشغيلي مضاد للسواتل، اختبرته اختبارا مدمرا في عام 2007 ولا يزال حطامه في الفضاء حتى يومنا هذا.

بسبب ذلك كله، نؤكد مجددا أن مشروع قرارنا يستجيب لذلك التهديد بالذات، وسيكفل تمكننا من الحيلولة دون الاضطراب إلى إنشاء مخاطر أكبر في السنوات المقبلة. ونشجع الجميع على الانضمام إلينا في تأييد مشروع القرار خلال التصويت في الأسبوع المقبل.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بعدد من التلميحات المتعلقة بأنشطة روسيا الفضائية التي قدمها ممثلا الولايات المتحدة وأيرلندا، نؤكد من جديد رفضنا لها لأنها لا أساس لها من الصحة. وقد قدمنا بالفعل تفسيرات مفصلة بشأن هذه المسألة أمس (انظر A/C.1/77/PV.21)، ولكنني سأكرر مرة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة من فورها إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح". وكما اتفقنا، سأخلي سبيل المترجمين الشفويين وأشرح في إعطاء الكلمة للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة حق الرد.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة مرة أخرى للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثلا الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية. وكما قلت من قبل، على الرغم مما قد يجادل به البعض هنا، تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان الإبقاء على الفضاء الخارجي خاليا من الصراعات، وتدعو منذ وقت طويل إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا السبب، اقترحت الولايات المتحدة، كخطوة أولى، مشروع القرار A/C.1/77/L.62، لمعالجة إحدى أكثر المسائل إلحاحا المتعلقة بأمن الفضاء، أي التجارب المدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. بالأمس (انظر A/C.1/77/PV.21)، أدلى زميلنا الروسي بثلاثة تعليقات مهمة جدا بشأن تجربة القذائف المضادة للسواتل التي أجرتها روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. أحدهما كان صحيحا، والثاني كان صحيحا ولكنه مضلل والثالث غير صحيح.

أولا، قال زميلنا إن الجيش الروسي أجرى الاختبار وفقا لجميع القوانين ذات الصلة. هذا صحيح تماما. ولا توجد محظورات على التجارب المدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. ولهذا السبب تقترح الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو البلدان إلى الالتزام بالامتناع عن إجراء تجارب مدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. ونأمل أن تترك جميع البلدان أن توليد هذا الحطام ليس في مصلحة أحد، وقد حان الوقت لتحديد هذا الهدف في المجتمع الدولي بوصفه معيارا ناشئا.

ثانيا، لاحظت روسيا أن مشروع قرارنا لا يشمل تطوير وإنتاج هذه النظم. هذا صحيح. نحن نركز على الاختبار لأننا نعتبره خطوة

في ثمانينيات القرن العشرين اختبر البنتاغون أسلحة مضادة للسواتل على منصة طائرة F-15A. ومن المعروف أيضا أن مكوك الفضاء غير المأهول X-37B القابل لإعادة الاستخدام التابع للولايات المتحدة، والقادر على البقاء في المدار لفترة طويلة، وإجراء مناورات وحمل حمولة، لديه القدرة على استخدام الأسلحة في الفضاء. ولم يتم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها إلى الولايات المتحدة لتوضيح الأهداف والمهام المحددة الجاري العمل عليها على منصة X-37B كجزء من مهمتها الحالية.

وفيما يتعلق بمفهوم السلوك المسؤول في الفضاء الذي يروج له كثيرا، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء حقيقة أنه ما دام لا يوجد نظام قانوني عالمي للمعاهدات الدولية المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، سيكون من غير المجدي اعتماد تدابير معينة تستحدث بحكم الأمر الواقع قواعد جديدة بشأن استخدام الفضاء. ولا يزال السؤالان المتعلقان بمن سيحدد درجة مسؤولية الدول، وعلى أساس أي معايير، بدون إجابة. ونرى في ذلك النهج خطر التسييس والأحكام الذاتية التلاعبية التي تخدم مصالح مجموعة معينة من الدول. وهذا محفوف بعواقب سلبية خطيرة بالنسبة للجهود الإضافية الرامية إلى إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة. ونعتقد أن الشروع في مفاوضات بشأن اتفاق دولي ملزم قانونا يحظر نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، فضلا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية أو بمساعدتها، يمثل ضمن طريقة لتخفيف حدة التوترات وتهدة شواغل الدول في سياق ضمان سلامة الأنشطة الفضائية.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): لست خبيرا كالسيد فوروننتسوف، ممثل الوفد الروسي، لذلك سأكتفي بإبداء بعض التعليقات على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. لقد أوضحت في ملاحظاتي عصر اليوم أن مشروع قرار الولايات المتحدة بشأن اختبار القذائف المضادة للسواتل (A/C.1/77/L.62) مبادرة ضيقة جدا لا تستهدف سوى جانب واحد محدد من جوانب أمن الفضاء. وأرى أن من الضروري جدا حقا، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، أن تنضم إلى

أخرى أن أنشطة الاتحاد الروسي في الفضاء الخارجي تجري بما يتفق تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. فهي ليست موجهة ضد أي شخص ولا تشكل أي خطورة على أحد. وفي الوقت نفسه، من المهم الإشارة إلى أنه منذ خمسينيات القرن العشرين ما انفكت الولايات المتحدة تتبع سياسة استخدام الفضاء الخارجي للعمليات القتالية ونشر أنظمة الأسلحة الهجومية فيه من أجل إحراز التفوق العسكري بهدف تحقيق الهيمنة الكاملة في الفضاء.

في عام 2020، اعتمدت وزارة الدفاع الأمريكية استراتيجيتها الدفاعية الفضائية، التي تحدد الأهداف الفضائية للسنوات العشر المقبلة، وكذلك طرق تحقيقها. وتعتبر الولايات المتحدة الفضاء الخارجي ساحة للأنشطة الحربية، وليس للأغراض الدفاعية والردع فحسب، بل أيضا لهزيمة الأعداء من خلال الاستخدام القتالي للفضاء الخارجي. تم تأكيد مهام مماثلة في الوثيقة العقائدية الأولى لقوة الفضاء الأمريكية، قوة الفضاء التي نشرت في نفس العام. ومن أجل فرض إرادة قوة الفضاء التابعة للولايات المتحدة، ينص المبدأ على استخدام القوة، بما في ذلك عن طريق التدمير المادي للإمكانات أو القدرات العسكرية للأعداء أو التهديد باستخدام القوة في الفضاء أو من الفضاء أو ضد الفضاء. وقد صدرت وثائق مماثلة عن أستراليا والمملكة المتحدة وفرنسا ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشكل عام.

ولكي تتمكن واشنطن وحلفاؤها من اتباع تلك المبادئ التوجيهية، فإنها تنفذ برامج واسعة النطاق لتطوير منظومات أسلحة مصممة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء أو من الفضاء أو ضد الفضاء، بما في ذلك استخدامها بطريقة استباقية. وهذا يعني، في المقام الأول، إنشاء مجموعة دفاع بالقذائف ذات قاعدة فضائية، بما في ذلك أجهزة اعتراضية، فضلا عن وسائل لإلحاق آثار غير مآذون بها بالأجسام الموجودة في البنية التحتية الفضائية المدارية. وكجزء من هذا النشاط، تختبر واشنطن أحدث الأسلحة الهجومية من شتى الأنواع في المدار بدون أي تحذير مسبق، بما في ذلك تدمير مركبتها الفضائية. في 20 شباط/فبراير 2008، تم استخدام SM-3 المضادة للصواريخ لتدمير القمر الصناعي الأمريكي USA-193، ونلاحظ أنه

أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل أي حالة أمنية تهيم فيها الولايات المتحدة على الفضاء. هذه هي وجهة نظرنا.

ونعتقد أنه سواء كنا نتكلم عن السلوك المسؤول أو عن جهود تحديد الأسلحة القائمة على المعاهدات في الفضاء، فإن ما نحتاج إليه هو التزام عام بالامتناع عن وضع أسلحة في الفضاء والامتناع عن استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية، فضلا عن التزام ثان يمكن أن يشمل ويعالج بطبيعة الحال مسألة اختبار القذائف المضادة للسواتل. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الولايات المتحدة من الانضمام إلينا في تلك الترتيبات القائمة على القانون بدلا من الترتيبات القائمة على القواعد لأمن الفضاء. ونتطلع في مؤتمر نزع السلاح إلى العمل من أجل هذا الغرض مع الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستجتمع اللجنة مرة أخرى صباح الغد في قاعة الاجتماعات هذه لحضور حلقة النقاش المشتركة بين اللجنة الأولى ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته. وأود أن أذكر الوفود بإعلاني الذي صدر في وقت سابق اليوم أن الجمعية العامة ستنتظر في البند 89 من جدول الأعمال، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، مباشرة في جلستها العامة التي ستعقد في الساعة 10/00 في 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/15.

المجتمع الدولي في التعهد بالتزامات عامة فيما يتعلق بالامتناع عن نشر أسلحة في الفضاء وعن استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية. ونعتقد أن الالتزامين الرئيسيين المقترحين في مشروع المعاهدة يستهدفان السلوك، ليس لأن الصين وروسيا اقترحتا مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وبالتالي يمكن أن يقدم حلا عاما وبسيطا جدا لضمان أمن الفضاء. والمشكلة أن الولايات المتحدة ما برحت ترفض ذلك النوع من الالتزام العام فيما يتعلق بأمن الفضاء. هذه هي وجهة نظرنا.

أود أن أضيف أيضا أنني أعتقد أنه لا يوجد بلد آخر يسعى إلى الهيمنة أو يعتزم التنافس مع الولايات المتحدة على السعي إلى الهيمنة في الفضاء. وكما أعلم، فإن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد - الدولة العظمى الوحيدة - التي لديها استراتيجية وبرنامج وأنشطة عسكرية تهدف إلى تحقيق الهيمنة على الفضاء، إلى جانب سلسلة من ورقات سياسة الفضاء الأمريكية، بما في ذلك آخر توجيه لوزارة الدفاع، يتعلق بسياسة الفضاء نشر في آب/أغسطس. لدى الولايات المتحدة أيضا استراتيجية للهيمنة على الفضاء. وحتى لو لم تستخدم بالضرورة هذا المصطلح المحدد، فهذا ما تهدف إليه سياستها من حيث الجوهر. لا أعتقد أن أي دولة أخرى تسعى إلى تلك المنافسة في الفضاء، وبالطبع فإن الصين، بخلاف الولايات المتحدة، ليست في وضع يمكنها من السعي إلى ما يسمى بالهيمنة في الفضاء. ولكن النقطة المهمة أنه عندما يتعلق الأمر بأمن الفضاء لمجتمع الأمن الدولي بأسره، أعتقد